

أدلة الكشف عن المعنى النحوي عند النحاة المحدثين تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم أمودجا

علي بن فتاشة

جامعة امحمد بوقرة، بومرداس الجزائر
a.benfettacha@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2021/06/08 تاريخ القبول: 2021/11/21

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على الجهود التي قدمها المحدثون في خدمة التراث النحوي العربي، خصوصا من ناحية الكشف عن النظريات التي أُسس عليها صرحه، والأنظمة التي تساهم في تحديد وظيفة الكلمة داخل التركيب أو ما يعرف بالمعنى النحوي، والمعنى الوظيفي، وقد كان من أبرز هؤلاء تمام حسان صاحب نظرية تضافر القرائن المعروفة، ومحمد عبد العزيز عبد الدايم الذي استنتق التراث النحوي وكشف أنّ هناك أدلة وأنظمة أساسية يمكن أن تكون كافية لوحدها في تحديد المعنى النحوي، وهي تتمثل في العلامة الإعرابية ونظام العمل النحوي، وإذا غاب الدال الأساسي فهناك أدلة مكملة وأخرى بديلة تفي بالغرض في حال غياب الأساسية.

الكلمات المفتاحية:

المعنى النحوي - أدلة - أنظمة - المحدثون - تمام حسان - محمد عبد الدايم.

المؤلف المراسل: علي بن فتاشة، البريد الإلكتروني: a.benfettacha@univ-boumerdes.dz

Preuves pour déterminer le sens grammatical des Grammairiens contemporains

Tamam Hassan et Muhammad Abdel Aziz Abdel Dayem
comme modèle

Résumé

Cet article vise à mettre en lumière les efforts déployés par les Grammairiens contemporains au service du patrimoine grammatical arabe, notamment en termes de révélation des théories sur lesquelles son édifice a été fondé, et des systèmes qui contribuent à déterminer la fonction du mot au sein de la structure. ou ce qu'on appelle le sens grammatical, et le sens fonctionnel: il s'agit de Tammam Hassan, l'auteur de la théorie et synergie des indices, et Muhammad Abdel Aziz Abdel Dayem, qui a remis en cause l'héritage grammatical et révélé qu'il existe preuves et systèmes de base qui peuvent suffire à eux seuls à déterminer le sens grammatical, et ils sont représentés dans le signe syntaxique et le système de travail grammatical, et si le signifiant de base est absent, il y a des preuves complémentaires Et une autre alternative suffira en l'absence de la base.

Mots clés:

Sens grammatical - Preuves – Systèmes - Grammairiens contemporains - Tammam Hassan - Mohamed Abdel-Dayem.

The evidence for determining grammatical meaning of modern grammarians

**Tamam Hassan and Muhammad Abdel Aziz Abdel Dayem
as a model**

Abstract

This research aims to shed light on the efforts made by modern scholars in the service of the Arab grammatical heritage, especially in terms of uncovering the theories on which he founded his edifice, and the systems that contribute to determining the function of the word within the composition, which is known as the grammatical meaning, or the functional meaning. The most prominent of these are Tamam Hassan, the author of the well-known theory of synergy of clues, and Muhammad Abdel Aziz Abdel Dayem, who interrogated the grammatical heritage and revealed that there are evidence and basic systems that can be sufficient on their own to determine the grammatical meaning, which is represented by the syntactic sign and the grammatical work system, and if it is absent, there are complementary and other evidence An alternative will suffice in the absence of the core.

Keywords:

Grammatical meaning - Evidence - Systems - Contemporaries - Tamam Hassan Abdel Dayem.

مقدمة

بذل النحاة المحدثون جهوداً كبيرة في خدمة التراث النحوي العربي؛ وقد بدأت هذه الجهود منذ منتصف القرن التاسع عشر بإعادة طباعة التراث اللغوي العربي المخطوط كخطوة أولى، ثمّ بتحقيقه وفق منهج علمي كخطوة ثانية، وكان لانتشار الطباعة في المنطقة الفضل الأول في ذلك، وتلت هاتين الخطوتين خطوة ثالثة وهي إعادة قراءة التراث والكشف عن ذخائره العلمية التي يتضمنها، ومحاولة بناء نظريات نحوية جديدة يرى أصحابها أنّهم يصححون انحرافاً علمياً بدأ لهم في النظرية النحوية القديمة، كل ذلك في ضوء أحد المناهج اللسانيات الحديثة، وكان المنهج اللساني الوصفي هو الذي اتّكأ عليه معظم من تصدى لهذه المهمة.

ويكاد يجمع المحدثون على أنّ النحو العربي قام بالدرجة الأولى على فكرة أو نظرية العوامل النحوية؛ في إطار تفسير تفاعل عناصر الجملة مع بعضها، وتقلب أحوال وأواخرها تبعاً لذلك، ويشير البعض إلى أنّ بين النحو ونظرية العوامل شيئاً من الترادف، وقد نشأت نظرية العمل مع نشأة النحو العربي في محاولة لتفسير وتعليل تغيير آخر الكلمة هذا من جهة ومن جهة أخرى تحديد المعنى الوظيفي لكل عنصر داخل الجملة؛ كالابتداء والخبرية والفاعلية والمفعولية... إلخ، وقد شنّ بعض المحدثين هجوماً عنيفاً على فكرة العمل النحوي وعدّوها الأساس في مشكلات النحو، ودعوا إلى إلغائها من أساسها، لأنّ القدماء جعلوا الإعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثراً في تصوير المفهوم أو إلقاء ظل على صورته؛ وحاولوا من جهة أخرى تقديم تصورات أو نظريات تغني عن القول بفكرة العامل النحوي؛ الذي جاء لتوضيح قرينة لفظية واحدة، وهو قاصر عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية، ومن أبرز هؤلاء نذكر: إبراهيم مصطفى في كتابه (إحياء النحو) 1937م، وقام حسان في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) 1973م، ومحمد عبد العزيز عبد الدايم في كتابه (النظرية اللغوية في التراث العربي) 2006م، الذي رأى أنّ نظرية العامل تشكل

نظاما من عدة أنظمة يتضمنها التراث النحوي.

وإذا بدأنا نبحث عن الأهداف الذي تطّح لها القدماء والمحدثون في دراساتهم النحوية للغة العربية الفصحى نجد أنّ في طليعتها هو تحديد المعاني الوظيفية للمفردات داخل التركيب؛ لأنّ مهمّة علم النحو دراسة العلاقات بين الألفاظ داخل التركيب، لكن بيان هذه العلاقات ليس من السهولة بمكان؛ وليس علم الإعراب أو نظرية العامل كافية وحدها في الكشف عن مضمون هذا المعنى الذي اصطلح على تسميته حديثا بـ"المعنى النحوي"، لذا اجتهد المحدثون في طرح اجتهادات حاولت أن تعطي قراءات جديدة للأنظمة التي تكشف عن المعنى النحوي، بعضها ادعى أنّها نظريات جديدة ستكون بديلة عن نظرية العامل النحوي، وبعضها أقرّ أنّ ما يقدّمه من نظريات ما هو إلا استقراء للتراث النحوي واستنطاق له، وبيان موقع النظريات التقليدية بعضها من بعض بصورة أكثر وضوحًا وتنظيمًا.

كلّ ما تقدّم يقودنا إلى طرح التساؤلات التالية: ما المقصود بالمعنى النحوي عند القدماء والمحدثين؟ وما هي أدلة تحديده من وجهة نظر الطرفين؟ وما قيمة ما قدّمه المحدثون من أدلة أو أنظمة تكشف عنه؟ وهل يمكن أن تكون بديلة عن نظرية الإعراب والعمل النحوي؟

1- المعنى النحوي:

شاع في الدراسات النحوية الحديثة استعمال مصطلح "المعنى النحوي" وتعدّدت وجهات النظر حوله، بخلاف الدراسات اللغوية القديمة التي لم تستعمل هذا المركب الإضافي صراحة، وإنّما تناولت مفهومه بإشارات التلميح دون التصريح، حتى وإن كان عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) قد بسط الحديث عن هذا المفهوم كما سنرى لاحقًا.

1-1- مفهومه عند القدماء:

كان "المعنى" حاضرا في معظم المباحث النحوية التي خاض فيها النحو العربي؛ فقد تم تقسيم الكلمة على أساس المعنى؛ فالاسم كلمة تدل على معنى من غير

اختصاص بزمان، والفعل كلمة تدل على معنى مختص بزمان، والحرف لا يدل على معنى إلا مع غيره، والملاحظ على هذه التعريفات أن العامل المشترك بينها هو معيار دلالي؛ أي الدلالة على معنى بشكل مباشر كما في الاسم والفعل، أو غير مباشر كما في الحرف (زوين، 1986، ص 166)، كما أطلق القدماء مصطلح "المعنى" على عدّة أشكال من المعاني؛ فتارة يراد به المعنى المعجمي، وتارة يراد به المعنى الدلالي، وتارة يراد به المقام (الموقف أو السياق)، وأخرى يراد به الوظيفة النحوية أو ما يعرف بـ"المعنى النحوي" في الدراسات الحديثة.

وما يعيننا هنا هو الشكل الأخير من المعنى وهو "المعنى النحوي"، فالقدماء لم يستعملوا بصفة صريحة ومقصودة هذا المركب الإضافي في دراساتهم اللغوية، ولم يضعوا تعريفاً محدداً لمفهومه، ربّما لأنّه "لم يكن من التبلور بحيث يسمح لهم بتجسيمه في مصطلح قار" (المسدي و الطرابلسي، 1985، ص 136)؛ فسيبويه (ت180ه) استند في تصنيف أبواب الكتاب على المعاني النحوية التي يقوم عليها الكلام، وخير ما يعكس نظرية المعنى النحوي عنده إظهار العلاقة بين معاني النحو ووظائفها التي تبني عليها، ذلك "أن النحو دراسة العلاقة بين الأبواب، لا بين الكلمات، ويقول ابن مالك: وبعد فعل فاعل.... إلخ، ولا يقول بعد "ضرب" محمد؛ لأنه يتكلم عن الأبواب لا عن الأمثلة" (حسان، 1994، ص 192)، ويتأكد لنا هذا مع قول الزجاجي (ت337ه) الذي جاء فيه: "إنّ الأسماء لما كانت تعترتها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني" (الزجاجي، 1979، ص 69)؛ فالمعنى النحوي يمثّل وظيفة الكلمة في الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها، ونجد مفهوم المعنى النحوي عند أبي سعيد السيرافي (ت368ه) قد تجاوز الحركات الإعرابية وتمييز الصواب من الخطأ، إلى أسرار بلاغية كالتقديم والتأخير، ففي المناظرة التي دارت بينه وبين "متى بن يونس" حول النحو والمنطق؛ يقول السيرافي: "معاني النحو منقسمة بين حركات

اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك" (التوحيدي، دت، ص 121)، أما ابن جني (ت392هـ) فنجده يقسم المعنى إلى ثلاث؛ لفظي وصناعي ومعنوي؛ ويستعمل مصطلح الدلالة المعنوية للتعبير عن المعنى النحوي، يقول: "فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى "قام" ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله" (ابن جني، 1999، ص 3/98)، فقد فرّق ابن جني بين المعنى النحوي والمعاني الأخرى؛ بتوضيحه للمعنى النحوي؛ حيث يقول: "يقول النحويون إنَّ الفاعل رفع والمفعول به نصب، وقد ترى الأمر بضع ذلك؛ ألا ترانا نقول "ضرب زيد" فزفعه وإن كان مفعولا به، ونقول "إنَّ زيدا قام" فننصبه وإن كان فاعلا" (ابن جني، 1999، ص 1/184)، وذكر السيوطي (911هـ) فيما نقله عن الفخر الرازي وأتباعه قولهم: "ليس الغرض من الوضع إفادة المعاني المفردة؛ بل الغرض إفادة المركبات والتّسبب بين المفردات كالفاعلية والمفعولية وغيرهما" (السيوطي، دت، ص 14/1).

هذا المنهج هو الذي سار عليه نحاة العرب القدماء منذ سيبويه، وفي ضوءه نستطيع أن نفهم تسميتهم بعض الحروف بأنّها حروف زائدة؛ فالزيادة هنا ليست زيادة معنوية أو لغويًا؛ وإنما هي معنى نحوي" (الراجحي، دت، ص 161)، وكانت فكرة المعاني النحوية من الأركان الأساسية في بناء نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، هذه النظرية التي انبت على العلاقات بين الألفاظ داخل التركيب، ف"معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض" (الجرجاني، 1984، ص 05)، ويقصد بالتعليق كما يرى تمام حسان، إنشاء العلاقات بين المعاني النحوية بوساطة ما يُسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية، والفكر يتعلق بما بين معاني الكلم من العلاقات، "وليست هذه العلاقات إلا معاني النحو" (حسان، 1994، ص 186)، ويوضح الجرجاني مفهوم المعاني النحوية أو التعليق قائلاً: "لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى

بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك" (الجرجاني، 1984، ص 55)، والكلم عنده ثلاث: اسم وفعل وحرف "وللتعليق فيما بينها طرق معلومة لا تخرج عن ثلاثة هي: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما" (الجرجاني، 1984، ص 52)، ومن هذا يظهر لنا أنّ الجرجاني هو أوّل من توسّع في الكلام عن المعنى النحوي من القدماء، وكثيرا ما نجده يكرر عبارة "معاني النحو" ويقرن بينها وبين "النظم" و"التعليق" ويستفيض في شرحها.

ومن خلال هذا العرض البسيط يتضح لنا أنّ النّحة القدماء قد أدركوا مدلول "المعنى النحوي" وجاء عندهم مرادفا لمصطلح الوظيفة النحوية؛ التي هي المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها من الكلمات" (النجار، 1994، ص 150)، فهو وظيفة الكلمة في التركيب، وقد شكل "المعنى النحوي" منهجية نظروا من خلالها إلى تصنيف الأبواب النحوية؛ كالفاعل، والمفعول به، والحال، والتمييز والإضافة، والاستثناء والشرط، وأمثالها، وقد انتهج الجرجاني طريقا جديدا للبحث النحوي؛ تجاوز فيه علامات الإعراب، وطرح رؤية جديدة للنحو قوامها الكشف عن المعاني النحوية، فلكل وضع نحوي معنى خاص يضاف إلى المعني المعجمية للألفاظ، وقد أطلق على تأليف الكلام بمقتضى المعاني النحوية مصطلح النظم، ومبادرته هذه "بدراسة النظم وما يتصل به من بناء وترتيب وتعليق من أكبر الجهود التي بذلتها الثقافة العربية قيمة في سبيل إيضاح المعنى الوظيفي في السياق أو التركيب" (حسان، 1994، ص 18).

1-2- مفهومه عند المحدثين:

إذا جننا إلى المحدثين ونظرتهم للمعنى النحوي، فإننا نجدهم يتفقون في الإشادة بما قدّمه عبد القاهر الجرجاني حول المعاني النحوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاولوا أن ييسطوا الكلام عن تصوراته وبينوا عليها وجهتهم لمفهوم "المعنى النحوي"، وأوّل من نجده يتطرق لهذا من المحدثين هو (إبراهيم مصطفى) الذي رأى أنّ الجرجاني "رسم في كتابه دلائل الإعجاز طريقا جديدا للبحث النحوي، تجاوز

وأواخر الكلم وعلامات الإعراب، وبيّن أنّ للكلام "نظماً" وأنّ رعاية هذا النّظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنّه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النّظم لم يكن مفهوماً معناه، ولا دالاً على ما يراد منه" (مصطفى، 1992، ص 16)، وفي نظره كان يمكن أن تكون محاولة الجرجاني منصة تنطلق منها الأبحاث النّحوية المبنية على أساس المعنى، ولكن "جمهور النّحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النّحوية حرّفاً، ولا اهتموا منه بشيء، وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه، وتأييداً لمذهبه، وجعلوها أصولاً علمٍ من علوم البلاغة سموه "علم المعاني" وفصلوه عن النّحو فضلاً أزهق روح الفكرة، وذهب بنورها، وقد كان أبو بكر ييدي ويعيد في أنّها "معاني النّحو" فسموا علمهم "المعاني" وبتروا الاسم هذا البتر المضلل" (مصطفى، 1992، ص 19)، وهكذا يتأسّف إبراهيم مصطفى على ضياع فرصة دراسة العربية على أساس المعنى، ولكنه في أبحاثه لم يعطينا تعريفاً واضحاً "للمعنى النّحوي"، وبقي يحوم حوله شأنه شأن القدماء.

أمّا (إبراهيم أنيس) فيرى أنّ ما يميّز المعاني النحوية عن بعضها يرجع إلى نظام الجملة العربية، والسياق الذي يرد فيه الكلام؛ يقول: "أما الذي يحدد معاني الفاعلية أو المفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب مرجعه أمران: أولهما: نظام الجملة العربية والموضوع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة، وثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات، فالباحث في نحو لغة من اللغات يُعنى كل العناية بتراكيب الجمل، وربط أجزائها بعضها ببعض، ويحاول التعرف إلى مواضع الفعل منها، ومواضع الفاعل والمفعول منها، ثمّ مواضع فضلات الكلام وغيرها من عناصر غير أساسية، فإذا اهتدى لكلّ هذا، فقد اهتدى إلى الكثير من أسرار اللغة" (أنيس، 1978، ص 5، 6)، وهو يقول هذا الرأي في إطار إنكاره أنّ يكون للإعراب وعلاماته أي دور في تحديد "المعنى النحوي" وتجليته؛ ذلك أنّه يرى أنّ الإعراب قصة و"ما أروعها من قصة لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثمّ حيكت وتمّ نسجها حياكة محكمة في أواخر

القرن الأول الهجري أو الثاني، على يد قوم من صنّاع الكلام نشأوا معظم حياتهم في البيئة العراقية" (أنيس، 1978، ص 198)، فحسب زعمه ليس للحركات الإعرابية مدلول، ولم تكن لتحدد المعاني في أذهان العرب القدماء، كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، خصوصا وقد أشار بعض المتقدّمين من ثقة العلماء إلى هذا التفسير، منهم قطرب (ت206هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت170هـ).

إن إنكار ظاهرة الإعراب في العربية، الذي هو من أهم خصائصها، أمر تفنّده الشواهد التاريخية؛ فقد لاحظ هذه الظاهرة وأدرك دورها في اللغة علماء العربية الأوائل، فعنوا بها، وضبطوا قواعدها، وألفوا في ذلك الكتب، مُستندين إلى النصوص العربية الأصيلة، متمثلة في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وشعر العرب ومنثور كلامهم، ولم يشك أحدٌ منهم في أصالة ظاهرة الإعراب، كما ينبغي أن نفرّق بشكل واضح بين القول بأصالة الإعراب وأنه جزء من نظام اللغة العربية وبين الاختلاف في تعليل وجود الحركات الإعرابية؛ فاختلاف علماء العربية في تعليل مجيء الحركات الإعرابية لا يعني أبداً أن هذه الحركات ليست أصيلة في كلام العرب، فالتعليل عملية لاحقة لتاريخ وجود الظاهرة.

كما أن إنكار أي وظيفة دلالية للحركة الإعرابية رأي تفنّده كثير من الدراسات الجادة؛ منها نظرية "تضافر القرائن"؛ التي ترى أن "الحركة الإعرابية" نوع من أنواع القرائن اللفظية التي تساهم في تحديد "المعنى النحوي" أو "المعنى الوظيفي" كما يسميه تمام حسان، وأصحاب هذا الاتجاه يرون أن الإعراب يدل على معنى، ويتضافر مع مجموعة من القرائن لتبيان المعنى، ويعد (تمام حسان) أبرز من أشار إلى فكرة "تضافر القرائن" في أداء المعنى، وتبعه في ذلك (محمد صلاح الدين بكر) الذي أكد أن الإعراب قرينة تسهم وجملة القرائن في فهم "المعنى النحوي" والدلالي للجملة، إذ تقوم كل قرينة من القرائن بدور محدد في الإبانة عن المعنى (بكر، 1981، ص 140)، ويرى محمد حماسة عبد اللطيف، أن "المعنى النحوي" هو

المعنى المكتسب من الوظيفة التي يشغلها كل عنصر من عناصر الجملة خلال ارتباطه بغيره من العناصر المؤلفة لمجموعة من العلاقات، فكل عنصر في الجملة سواء أكان اسماً أم فعلاً أم حرفاً يؤدي وظيفة معينة، كما أن الإعراب لا يمكن أن تتم دراسته بمعزل عن سائر القرائن التي تسهم في توضيح العلاقات المتشابكة في نسيج الجملة، فقرينة الإعراب تمثل وجهاً من وجوه تحديد المعنى النحوي الذي يترتب على تغييرها تغيير في الدلالة (حماسة عبد اللطيف، 1996، ص 16)، والإعراب "أوضح تلك الوسائل وأقواها في الدلالة على نوع الوظيفة المراد تحديدها، لذلك أولاه نحاة العربية اهتمامهم، فكانت وسيلتهم التي لا يلتفت إلى غيرها إلا إذا دعت الحاجة وتعددت الاحتمالات" (النجار، 1994، ص 164).

والمعنى النحوي هو "الذي يتحقق من خلال وظيفة المفرد في الجملة، فالجملة إطار معنوي مركب واسع يتضمن مفردات ذات وظائف" (المسدي والطرابلسي، 1985، ص 142)، وهو كما يقول حلمي خليل: "محصلة العلاقات القائمة بين الكلمات في الجملة، وهو ما تدل عليه الكلمة باعتبارها رموزاً للأشياء والأحداث والأفكار، كما يمثلها المتحدث باللغة، فمثلاً: كلمات مثل: كرة، ولد، ضرب، لها معنى معجمي نجده فيما بين أيدينا من المعاجم، ولكن مثل هذه الكلمات ليس لها معنى نحوي، حتى توضع في تركيب معين بطريقة معينة، حيث يكشف هذا التركيب عن طبيعة العلاقات النحوية بينها" (خليل، 1993، ص 104)، والمعنى النحوي عند أحمد نعيم الكراعين هو "الدلالة النحوية" Gramatical Meaning وهي "النسب أو العلاقات القائمة بين مواقع الكلمات في الجملة" (الكراعين، 1993، ص 98)، كما يميز الكراعين بينها وبين أنواع الدلالة الأخرى؛ وهي الصوتية، والصرفية، والاجتماعية "السياقية"، والمعجمية (الكراعين، 1993، ص 103).

ولعل أجمل ما قدّمه المحدثون بخصوص "المعنى النحوي" أنهم سعوا إلى تحديد الوسائل التي تبيّنه، فحصرها بعضهم في "الحالة الإعرابية، والرتبة أو الموقع، والمعنى المعجمي، والفواصل الصوتية" (سوب لي، 1998، ص 142)، في حين أنكر البعض أي

دور للمعنى المعجمي في تحديده "ففي العربية تلعب العلامة الإعرابية، والرتبة والصيغة والتضام والإلصاق، مثلاً، دوراً بارزاً في تحديد الباب النحوي أو الوظيفة النحوية، وبالتالي في تحديد موقع الكلمة بين أقسام الكلم" (حسان، 1994، ص 189).

2- أنظمة تحديد المعنى النحوي عند المحدثين:

إذا كان "المعنى النحوي" في مفهوم القدماء والمحدثين هو وظيفة المفردة في الجملة، وهو معنى الأبواب النحوية كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائبه... إلخ، إلا أن المحدثين تميّزوا عن القدماء بمحاولاتهم التي سعت لضبط مصطلحه وتحديد مفهومه وتمييزه عن أنواع المعنى الأخرى؛ كالمعجمي والدلالي والصرفي؛ وأهم شيء هو تجاوزهم لنظرية العامل في تحديده، إلى الكشف عن الأدلة أو الأنظمة التي ربما أدركها القدماء ولكنهم لم يضبطوها وفق منهج واضح؛ فكانت عبارة عن تفسيرات لم تخرج من تحت مظلة العمل النحوي، ومن تلك النظريات أو القراءات الحديثة التي اخترناها نظرية تضافر القرائن لتمام حسان، ونظرية الأنظمة الأساسية والمكملة والبديلة لمحمد عبد العزيز عبد الدايم.

1-2- نظرية تضافر القرائن لتمام حسان:

تناول تمام حسان موضوع (القرائن النحوية)، وخصّص لها فصلاً من بين ثمانية فصول في كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها"، ولم يُطلق على ما طرحه مصطلح النظرية، بل إن الدارسين اختلفوا واضطربوا في تحديد العنوان المناسب الذي يتلاءم مع مصطلح القرائن لدى تمام؛ فنجد عندهم "نظرية التعليق" و"نظرية القرائن النحوية" و"نظرية تضافر القرائن" و"مدرسة تضافر القرائن" (العارف، 2002، ص 18)، وقد جاءت فكرة القرائن لتمام من خلال اطلاعه وتدقيقه النظر في التراث النحوي العربي، الذي وجد فيه ما لا حاجة للنحو به؛ نحو نظرية العامل التي عدّها خرافة، ثمّ تلمّس في التراث ما يمكن الاهتداء به، ليجد في فكرة "النظم" عند الجرجاني (ت471هـ) وما يحيط بها من تفسيرات مُعيناً على فهم نظام العربية

التَّحْوِي أَحْسَن فِهْم، ففكرة القرائن لم تكن من اختلاقه؛ بل كانت نتيجة قراءة واعية للتراث حيث "التقط الخيط بمهارة بارعة وجذبه في رفق فانجذبت بقية الخيوط المتشابكة مع الخيط الدقيق الذي لم يحكم القدماء نسجه من جديد، فكانت نظرية القرائن التَّحْوِيَّة" (حماسة عبد اللطيف، 1984، ص 183).

ونظرية النِّظْم تقوم على أنَّ الكلمات لمَّا تكون خارجة عن السِّياق فإنَّها لا تُؤدِّي معنى تاماً؛ وإنَّما تحتاج إلى أمر مهم حتى تجعل المتكلم يوصل ما يقصده، وقد تمثَّل هذا الأمر في عملية النِّظْم التي بيَّنها الجرجاني في قوله: "معلوم أنَّ ليس النِّظْم سوى تعليق الكَلِم بعضاً ببعض، وجَعَل بعضها بسبب من بعض" (الجرجاني، 1984، ص 04)، وهو بهذا يُوَكِّد على أثر العلاقات السِّياقية في التَّركيب وفي المعنى أيضاً، وقد استخدم الجرجاني أربع مصطلحات لبيان فكرة النِّظْم؛ وهي: النِّظْم، والبناء، والترتيب، والتعليق، وقد حاول تمام حسان بيان مقصود الجرجاني من كلِّ مصطلح، وما يعيننا في موضوعنا هو المصطلحين الأوَّل والرَّابع؛ فالأوَّل - وهو النِّظْم - فقد شرَّحه تمام بأنَّه تصوُّر العلاقات التَّحْوِيَّة بين الأبواب؛ كتصوُّر علاقة الإسناد بين المسند إليه والمسند، وتصور علاقة التَّعْدِيَّة بين الفعل والمفعول به، وتصور علاقة السَّبْبِيَّة بين الفعل والمفعول لأجله، وهلم جرا، أمَّا الثَّاني - وهو التَّعليق - فهو "إنشاء العلاقات بين المعاني التَّحْوِيَّة بواسطة ما يُسمَّى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية" (حسان، 1994، ص 188).

العلاقة التي تربط نظرية النِّظْم بمفهوم القرائن تتمثَّل في أنَّ هذه الأخيرة تُشير إلى العلاقات النَّاشئة من تركيب المفردات بعضها ببعض، ونظرية النِّظْم لم تخرج عن هذا المعنى؛ فهي تقوم على ربط الكلم مع بعضها بعضاً، انطلاقاً من المعنى الذي يقصده المتكلم، وقد أدرك تمام مدى علاقة الأفكار التي بيَّنها الجرجاني في نظرية النِّظْم بنظريته في القرائن التَّحْوِيَّة، فراح يُشيد بها ويسهب في شرحها، وحاول أن يربط بين التعليق عند الجرجاني بدور القرائن عنده؛ فقال: إنَّ "التَّعليق يُحدِّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السِّياق ويفسِّر العلاقات بينها" (حسان، 1994،

ص 189)، وقال: "وفائدة القول بالاعتماد على القرائن في فهم التعلّيق النّحوي أنّه ينفي عن النّحو العربي كلّ تفسير ظنّي أو منطقي" (حسان، 1994، ص 232)، وقال: "فكرة القرائن" توزّع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعلّيق النّحوي، معنويها ولفظيها" (حسان، 1994، ص 232)، فخلاصة النّحو -عند تمام- تكمن في كلمتان هما (قرينة وتعلّيق)؛ وقسّم قرائن التعلّيق إلى قسمين؛ هما: (قرائن مقالية- قرائن حالية)، وأهمّ القرائن هي (القرائن المقالية) نظراً لأنواعها المتعدّدة، وللدور الكبير الذي تلعبه في تحديد المعنى الوظيفي للتركيب، فكان أهمّ ما في نظريته هو القسم الذي عقده لقرائن التعلّيق، وقسّمه إلى قرائن معنوية (درس فيها جميع الوظائف النّحوية)، وقرائن لفظية (درس فيها جميع العلامات النّحوية).

- **القرائن اللفظية:** وهي في جملتها مستمدّة من مبانٍ صوتية و صرفية؛ "إذ إنّ النّحو نظام من المعاني والعلاقات التي لا تجد تعبيراً شكلياً عنها إلاّ فيما يقدّمه الصّرف لها من المباني والقرائن اللفظية" (نفسه، ص 135)، والصّرف بدوره يعتمد على ما يقدّمه له النّظام الصّوتي للغة من وحدات؛ ويضمّ هذا النّوع: العلامة الإعرابية، والرّتبة، والصّيغة، والمطابقة، والرّبط، والتضام، والأداة، والنّغمة.

- **القرائن المعنوية:** التي من خلالها تتضح العلاقات السياقية بين عناصر التركيب النّحوي؛ ويضمّ هذا النوع: قرائن الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية (وتحت كلّ نوع من هذه الأنواع فروع)، والإسناد قد يكون بين المبتدأ والخبر، أو الفعل وفاعله نائب فاعله...إلخ.

ويرى تمام أنّ للقرائن المقالية -بنوعها- دوراً في تحديد المعنى؛ وأنّ المسؤول عن توضيح عملية التعلّيق وتحديد المعنى الوظيفي للتركيب ليس قرينة بذاتها وإمّا مجموعة من القرائن تتحدّد بحسب طبيعة كلّ تركيب وتكوينه، وتتضافر معاً في أداء هذه الوظيفة؛ وهنا يظهر الفرق بين تصوّر المؤلّف لعملية التعلّيق، وتصور النّحاة لها؛ فهم قد اعتبروا العلامة -أو القرينة- الإعرابية وحدها كفيلاً ببيان المعنى الوظيفي لمكونات التركيب، ومن ثمّ ركّزوا جهودهم في تتبّع "العوامل" التي

أسندوا إليها تحديد هذه القرينة (حسان، 1994، ص 206، 207)، ويوضح المؤلف فكرة تضافر القرائن أكثر، فيذكر أن الكشف عن العلاقات السياقية (أو التعليق كما يسميه عبد القاهر) هو الغاية من الإعراب؛ فإذا طلب إلينا مثلاً أن نعرب (زيد) في مثل (ضرب زيد عمراً) نظرنا في (زيد) فنلاحظ ما يأتي:

- أنه ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة)

- أنه مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية)

- أن العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة الإسناد (قرينة التعليق)

- أن تأخره عن الفعل رتبة محفوظة (قرينة الرتبة)

- أن الفعل معه مبني للمعلوم (قرينة الصيغة)

- أن الفعل معه مسند إلى المفرد الغائب (قرينة المطابقة)

وبسبب كل هذه القرائن نصل إلى أن (زيد) هو الفاعل، وهكذا الأمر مع بقية الكلمات، وهناك أمر مهم يستتبع القول بالقرائن واختيارها بديلاً للقول بالعوامل؛ أننا سنكتفي في تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط، دون قولنا مرفوع بكذا، بل يمكننا كذلك -إذا أردنا- أن نقول مثلاً: "مرفوع على الفاعلية" و"منصوب على المفعولية" وهلم جرا.

كما يترتب على القول بـ"تضافر القرائن" من أن بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس، باعتبار أن أمن اللبس -في أي لغة- غاية لا يمكن التفريط فيها؛ فالقرينة تسقط عند إغناء غيرها عنها، وفي إدراك هذه الحقيقة تفسير لكثير مما عدّه النحاة مسموعاً يحفظ ولا يقاس عليه، أو عدّوه شاذاً أو قليلاً أو نادراً أو خطأ، وهذا نتيجة وقوعهم ضحايا لاهتمامهم الشديد بالعلامة الإعرابية حين رأوا النصوص العربية تُهمل الاعتماد على قرينة الحركة أحياناً فتضحي بها لأن المعنى واضح بدونها اعتماداً على غيرها من القرائن المعنوية واللفظية؛ ومن أمثلة ذلك: قول العرب: (خرق الثوب المسمار)، و(هذا حجر ضبٍ خربٍ)، و(ما رأيته منذ يومان)، وقولـه تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ كَذِبٌ﴾ [طه: 63] (حسان، 1994، ص 233،

235، 240)، وكذلك (حسان، 1979، ص 53)، يضاف إلى هذا، أنّ الاعتماد على القرائن في فهم التعلّيق التّحوي، ينفي عن التّحو العربي كلّ تفسير ظنّي أو منطقي لظواهر السياق، وكلّ جدل من نوع ما ليجّ به النّحاة حول أصالة بعض الكلمات في العمل، وحول قوّة العامل وضعفه أو تعليقه أو تأويله، ممّا ازدحمت به كتب التّحو دون طائل من ورائه (حسان، 1994، ص 232، 233).

وأهمّ وأخطر عمل تقدّمه لنا نظرية تضافر القرائن -حسب تمام- هو القضاء على خرافة العمل التّحوي؛ يقول: "وفي رأي -كما في رأي عبد القاهر على أقوى احتمال- أنّ التعلّيق هو الفكرة المركزية في التّحو العربي، وأنّ فهم التعلّيق على وجهه كافٍ وحده للقضاء على خرافة العمل التّحوي والعوامل التّحوية؛ لأنّ التعلّيق يحدّد بواسطة القرائن معاني الأبواب في السّياق، ويفسّر العلاقات بينها على صورة أوفى وأفضل وأكثر نفعاً في التّحليل اللّغوي لهذه المعاني الوظيفية التّحوية" (حسان، 1994، ص 189)؛ فقد اتجه النّحاة إلى القول بالعامل التّحوي لإيضاح قرينة لفظية واحدة فقط؛ هي العلامة الإعرابية؛ فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع في الجملة، فكانت الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني التّحوية؛ لأمر منها (حسان، 1994، ص 231):

- أنّ المعربات التي تظهر عليها الحركات أقلّ بكثير جداً من مجموع ما يمكن وروده في السّياق من الكلمات.

- أنّ الحركة الواحدة تدلّ على أكثر من باب واحد، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس.

وهو يرى أنّ الاتّكال على العلامة الإعرابية -باعتبارها كبرى الدّوال على المعنى- ثمّ إعطاءها أكبر الاهتمام ما دعا النّحاة إلى أن يبنوا نحوهم كلّه عليها، عملٌ يتّسم بالكثير من المبالغة وعدم التّمحيص، ويكفي لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة الإعرابية أن أطلقوا على تحليل النّص تحليلاً نحويّاً اسم "الإعراب"، وإذا كان العامل التّحوي قاصراً عن تفسير الظواهر التّحوية، والعلاقات السّياقية جميعها، فإنّ فكرة

القرائن" توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي (معنويها ولفظيها) ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام. نظرية أو فكرة تضافر القرائن، قد تضمنت أفكار مبتكرة وجريئة، جعلت الدارسين يحجمون -لفترة من الزمن- عن نقدها وتلمس نقاط ضعفها، إلا أن الإحجام لم يدم طويلاً؛ فبعد ما يقارب عقد من الزمن بدأت تظهر دراسات تشيد بها وأخرى تقدر فيها، وهذا كله وإن دلّ فإنما يدل على قيمة وقوة تماسك نظرية المؤلف؛ التي تعتبر بحق -كما ذكر صاحبها- أخطر وأجراً محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجري بعد سيبويه وعبد القاهر، ورغم أن المؤلف استطاع أن ينظم التراث النحوي تنظيمًا جديدًا، أهم ما فيه هو إضعاف ما كان للإعراب من قيمة (لأنه شكلي لفظي ليس له فضل)، وإحلال المعنى محله؛ وبهذا فقد من كتابه أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ولم تعد الهيكل الذي يقوم عليه بناء الكتاب النحوي، غير أننا إذا أمعنا النظر وتثبتنا في قرائن التعليق المعنوية التي كانت أساس التبويب النحوي عنده، وجدنا أن قرينة الإسناد (وفيها المسند والمسند إليه) وقرينة التخصيص (وفيها المفاعيل والتّمييز والحال) وقرينة النسبة (وفيها الإضافة إلى الاسم وإلى الحرف) وقرينة التبعية (وفيها التّوابع من نعت وعطف وتوكيد وبدل)؛ هي أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتّوابع قد تنكّرت بزي جديد، أقرب إلى المفهوم التقليدي للنحو منه إلى المفهوم الألسني (الشريف، 1979، ص 217، 218)، فانحصر تجديده في محاولة التأليف بين التراث النحوي والبلاغي.

يضاف إلى ذلك أن مبدأ "تضافر القرائن" يمكن أن ينتفع به المرء على مستوى التفسير، لكنّه سيجد صعوبة بالغة في الانتفاع به على مستوى استخدام اللغة؛ فالالتكّاء على المعنى وقرينة العلامة الإعرابية أجدي، من حيث سهولة التّواصل، من الالتكّاء على عدد كبير من القرائن يحتاج المرء معها إلى تثبّت وأناة لا يحتملها التّواصل الشّفهي (عطا، 1992، ص 320)، وهذا يعني أن نظرية "تضافر القرائن"

يَصْعَبُ توظيفها على المستوى التّعليمي؛ لأنّ ما قامت عليه النّظرية من قرائن متعدّدة ومتشعبة، تدخل المتعلّم في دوامة يصعب معها الوصول إلى المعاني التّحوية بيسر، وذلك إذا ما قورنت بنظرية العامل التي تُوصّل للمعنى عن طريق قرينة واحدة؛ وهي العلامة الإعرابية، والتي لا ترهق المتعلّم، وواضحة غاية الوضوح. ومع هذا تبقى نظرية "تضافر القرائن" من أهمّ المحاولات وأبعدها أثراً، لفهم النّظام اللغوي للعربية؛ ذلك أنّها من أبداع الدّراسات في مسيرة النّحو العربي، كما حوّلت الدّرس النّحوي بهذا من منهجه اللفظي المتمثّل في الإعراب القائم على فكرة العامل، إلى منهج القرائن الذي يضع المعنى في المقام الأوّل.

2-2- نظرية الأنظمة (الأساسية والمكمّلة والبديلة) لمحمد عبد العزيز عبد الدايم:

خصّص محمد عبد العزيز عبد الدايم الفصل الخامس من كتابه (النظرية اللغوية في التراث العربي) للنظرية النحوية في التراث؛ فبيّن أولاً الظاهرة التّحوية، ثمّ الأنظمة النحوية للعربية، وتجليات النظرية التّحوية الأساسية وغير الأساسية مُكمّلة أو بديلة، ويقر المؤلّف أنّ ما قدّمه إمّا هو قراءة للنظرية اللغوية العامة في التراث اللغوي العربي، لتقديم جملة واسعة من النظريات الخاصة بمختلف فروع الدرس اللغوي في التراث العربي؛ من أصوات إلى صرف ونحو ومعجمية، يقول: "هذه النظريات إمّا هي صنيع النحاة أنفسهم، وأنّ ما يقوم به هذا البحث هو مجرد استنطاق التراث بها، وبيان موقع بعضها من بعض؛ وذلك بتنظيمها وتصنيفها، إلى نظريات أساسية وتكميلية وبديلة... وهو لا يدّعي لنفسه أكثر من الانتقال بمفاهيم التراث من صورة المفاهيم التي لم تُجمع في إطار واحد، ولا يُبنت علاقة بعضها ببعض إلى صورة أكثر وضوحاً وتنظيماً" (عبد الدايم، 2006، ص 195)، وهو يُشبّه عمله هذا بعمل نحاة القرن الرابع الهجري حين انتقلوا بصورة العلل والتفسيرات اللغوية المختلفة من ورودها متناثرة غير مجموعة إلى صورة أخرى أكثر اكتمالاً؛ بسّط النحاة الحديث عنها وصنّفوها وأفردوا لها كتباً مستقلة.

وفي خضمّ عرض قراءته للتراث يتطرق عبد الدايم لمحاولة تمام حسان في كتابه

(اللغة العربية معناها ومبناها) ويرى أنّها أبرز عمل في العصر الحديث أراد الإحاطة بجوانب الظاهرة النحوية، ولا نكاد نجد محاولة غيرها تعرّضت للظاهرة النحوية وللتنظير النحوي على هذا النحو الشامل، ولكنه لا يوافق في كثير من تصوراته أو قراءاته؛ منها أنّ العلاقات لا تعني شيئاً مخالفاً للمعاني؛ فعلاقة الإسناد تعني ما يعنيه الإسناد الذي استفيد من تركيب الكلمتين معاً على جهة الإسناد، كما تعني علاقة الإضافة معنى الملكية، كما لا تنفصل دلالة الفاعلية عن دلالة الإسناد، فالفاعلية ناتجة عن علاقة إسناد فعل للفاعل؛ أي إنّ الفاعل ليس أكثر من تطبيق من تطبيقات الإسناد، ومن جهة أخرى لسنا بحاجة أن نشقق المعنى فتحدّث عن معانٍ نحوية عامة وأخرى خاصة؛ لأننا لسنا بصدّد تصنيف المعاني النحوية؛ وإمّا بصدّد تقديم الجوانب العامة للظاهرة النحوية التي يمثل المعنى النحوي أحدها... فالحديث عن نوعين من المعنى النحوي نذكرهما معاً مع غيرهما من جوانب الظاهرة النحوية يعني أنّنا رفعنا القسمين الفرعيين للمعنى ووضعناهما جنباً إلى جنب مع الجوانب الرئيسة الأخرى؛ وهو أساس مهم في التصنيف يقتضي جمعهما معاً؛ فمراعاة الشبه تجعل منهما شيئاً واحداً، يعني ما سبق أنه يرى اندماج الجوانب الأربعة المتمثلة في المعنى النحوي الخاص والمعنى النحوي العام والعلاقات النحوية والقيم الخلافية في جانب واحد هو جانب المعنى النحوي... وتقابل الجانب الآخر الذي يتمثل في الوحدات النحوية بسماتها المختلفة (عبد الدايم، 2006، ص 206، 207).

ويؤكّد على أنه لا ينبغي أن ننظر إلى (الإعراب، والمطابقة، والرتبة، والتضام) بوصفها قرائن على "المعنى النحوي"؛ فإنّ ذلك اختزال لوظيفتها في اللغة؛ إذ إنّها في الحقيقة أنظمة لا ترد بوصفها قرائن على نحو مطرد، فالإعراب علامة على "المعنى النحوي"، وليس قرينة له بالمرة، كما أنّ ما عداه يرد قرائن بنسبة لا تتجاوز ثلاث مرات وروده في اللغة، فهو يرى أنّها أنظمة لغوية في المقام الأوّل وقرائن بصفة عارضة، فقصر دورها على كونها قرينة يعدّ إخلالاً بتصورها على

نحو كامل ودقيق، كما ينطوي هذا الأمر على عودة إلى ما فرّ منه؛ وهو رؤية الظاهرة النحوية من خلال علامة الإعراب؛ إذ لا يزيد ذلك إلا بأنه جعل الكشف عن "المعنى النحوي" منوط بعدد من القرائن لا بمجرد علامة الإعراب، ولا يخفى ما في هذا الأمر من اختزال للتركيب النحوي في المعاني النحوية التي يؤديها (عبد الدايم، 2006، ص 208، 209).

والقرائن في حدّ ذاتها لا تكون نظرية؛ وإمّا الحديث عن تضافرها وتكاملها في أداء الدلالات النحوية هو الذي يمكن أن يُمثّل نظرية تفسّر التركيب اللغوي (عبد الدايم، 2006، ص 231)، وإذا كان تمام قد اختار لها اسم "القرائن" اعتماداً على قيامها بإفادة الدلالة النحوية أو مشاركتها في ذلك، فالحقيقة أنّ وصف هذه العناصر أو "السمات اللغوية" بالقرينة قد ورد في التراث العربي بقدر، أي في مواضع دون أخرى، فالقرينة لا تمثل مطلق السمة؛ وإمّا تمثل "السمة الفارقة" أي التي تُوظّف في التفريق بين ما يحتاج إلى تفريق (عبد الدايم، 2006، ص 210).

وللتوضيح أكثر يقدم عبد الدايم مثال (الرتبة) فإنها ترد قرينة على الوظيفة النحوية، كالابتداء والفاعلية، وغيرهما، في حال من ثلاث أحوال؛ وهي حال غياب علامة الإعراب وعلامات النوع والعدد؛ فلا تكون قرينة مع وجود علامة الإعراب؛ أي إنّها ترد قرينة بنسبة لا تُجاوز ثلث مَرّات ورودها، وهذا يفسّر قلة استخدام مصطلح "القرينة" مع الرتبة؛ فالقدماء لا يصفونها بالقرينة إلا حال ورودها قرينة ويمتنعون عن هذا المصطلح في غير هذه الحال، وقد اعتمد التراث العربي "العلامة الإعرابية" فارقاً أساسياً بين المواقع النحوية دون غيرها من السمات النحوية التي لا ترد "قرينة" (سمة فارقة) إلا في بعض الحالات دون بعض، وورود (الرتبة) قرينة يُضِيع دلالة لغوية أخرى كانت تُرد لها؛ إذ تفقد قيمتها البلاغية التي تظهر في الأغراض البلاغية المختلفة للتقديم والتأخير (عبد الدايم، 2006، ص 227).

ويضيف عبد الدايم مفرقاً بين علامة الإعراب و"القرينة"، أنّ علامة الإعراب لا تفيد إلا في بيان الموقع النحوي الخاص؛ أي تقتصر على هذا الدور ولا تنقل إلى غيره

من الأدوار، وقد تُفَرِّغ من دلالتها فقط؛ فيزول عنها كونها علامة عند أمن اللبس، كما في قولهم (خرق الثوب المسمار)، أمّا "القرينة" فتزد له ولكثير من الجوانب النحوية؛ فهي ترد لما يلي (عبد الدايم، 2006، ص 228):

- للمعنى النحوي الخاص (الذي ترد له علامة الإعراب) كالفاعلية والمفعولية...، كما في قول النحاة: "فإن كان قرينة معنوية أو لفظية جاز ذلك وفقاً، نحو: أكل الكمثرى موسى، وأضنتُ سعدى الحمى، وضربت موسى سعدى، وضرب موسى العاقل عيسى" (السيوطي، 1998، ص 515/1).

- المعنى النحوي للأدوات (والذي لا ترد له علامة الإعراب أصلاً)؛ كما في قول النحاة عن معنى التبعية الذي يرد له حرف الجر "من"؛ يقول النحاة: "التبعية، وعلامته أن يصلح مكانها "بعض"؛ كقولك: أخذت من المال، وقال المبرد هي لابتداء المكان، أيضاً، والتبعية مستفاد بقرينة" (العكبري، 1995، ص 354/1).

- المعنى الصرفي للكلمات؛ ومن ذلك قول النحاة عن زمن المضارع نقلاً عن أبي حيان: "ومن القرائن المخلصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال، نحو جاء زيد يضحك" (السيوطي، 1998، ص 42/1).

- الحذف؛ وهو ما يقرره النحاة من أنه "يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو كزيد في جواب ما قام أحد أو من قام؟" (السيوطي، 1998، ص 578/1).

ومنه فإنه لا يخفى أن القرينة بهذا التعدد في الاستخدام أوسع من العلامة الإعرابية التي تستقل ببيان العلاقة النحوية (المعنى النحوي)؛ إذ القرينة ليست للقيام بما تقوم به علامة الإعراب فقط، وإنما هي أوسع استخداماً من علامة الإعراب التي تقتصر على بيان مواقع التركيب النحوية وفصل ما يحتاج إلى فصل.

2-2-1- أدلة الكشف عن المعنى النحوي:

في قراءته للتراث يرى "عبد الدايم" أن القدماء لم يدركوا وظيفة العلامة الإعرابية فحسب؛ بل أدركوا أيضاً كل السمات اللغوية وغير اللغوية التي تقوم من خلالها

عملية التواصل اللغوي؛ لقد قرّروا أنّ سمات الرتبة والعدد والمعنى والإشارة والحال، تسدّ في بيان (المعنى النحوي) مسدّ الإعراب، إذا ما غاب وتغني غناءه (عبد الدايم، 2006، ص 201)؛ يقول ابن جني (ت392هـ): "باب القول على الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ؛ ألا ترى أنّك إذا سمعت أكرم سعيد أباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت: فقد تقول ضرب يحيى بشري، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً، وكذلك نحوه، قيل: إذا اتفق ما هذه سبيله، مما يخفى في اللفظ حاله، ألزم الكلام من تقديم الفاعل، وتأخير المفعول، ما يقوم مقام بيان الإعراب، فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير؛ نحو أكل يحيى كُمَثْرَى: لك أن تقدّم وأن تؤخّر كيف شئت؛ وكذلك ضربت هذا هذه، وكلّم هذه هذا؛ وكذلك إن وضح الغرض بالثنوية أو الجمع جاز لك التصرف؛ نحو قولك: أكرم اليحييان البشريين، وضرب البشريين اليحيون، وكذلك لو أومأت إلى رجل و فرس؛ فقلت: كلّم هذا هذا فلم يجبه؛ لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت؛ لأنّ في الحال بيان لما تعني، وكذلك قولك: ولدت هذه هذه، من حيث كانت حال الأمّ من البنت معروفة، غير منكورة" (ابن جني، 1999، ص 35/1).

فهذا النص يؤكد أنّ القدماء كان لهم تصور متكامل عن السمات اللغوية التي تستخدم قرائن عن "المعنى النحوي" إذ نلاحظ في نص ابن جني أنّه يثبت بيان المعنى النحوي بسمات اللغة المختلفة، وأنّه يثبت تكامل هذه السمات "لغوية وحالية" وعدم اقتصار الأمر على علامة الإعراب، كما أنّه فرّق بين ثلاثة أنواع من السمات النحوية؛ فجعل أصل الإبانة للإعراب، ثمّ جعل من ورائه سمات العدد والنوع والحال والإشارة ومن ورائها سمة الرتبة، ويظهر ترتيب هذه السمات من أنّنا لا نبحث عن سمات أخرى حتى نفتقد سمة الإعراب النحوية، ولا نلجأ إلى الرتبة حتى نفتقد سمة الإعراب وسمات العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال.

- ومنه يتصور الدوال على "المعنى النحوي" كما يلي:

2-1-2-2-1- الدالّ الأساسي لبيان المعنى النحوي:

وهو السمة الأساسية وتتمثل في علامة الإعراب، ويرجع عدّ "العلامة الإعرابية" دالا أصيلا إلى اقتصار عملها النحوي على بيان المواقع النحوية وتمييز بعضها عن بعض، ويتضح فهم النحاة لذلك من تسميتهم لها بالعلامة، وتختلف العلامة عن القرينة؛ في أنّ العلامة نص أصيل في دلالتها، أمّا القرينة فهي سمة مقارنة "قرينة" يُستعان بها عند غياب ما هو نصّ في الدلالة، وبناء على هذا الفرق، لم يصف القدماء العلامة الإعرابية بالقرينة اعتماداً على أنّها نصّ في المعنى النحوي، أمّا ما سواها فإننا نلجأ إليه ليكون علامة تكميلية أو بديلة على المعنى النحوي (عبد الدايم، 2006، ص 202، 226)، كما أنّه يقال للسمة اللغوية إنّها "علامة" إذا كانت نصاً فيما تدل عليه؛ كالتاء التي هي نص في التأنيث، والألف والنون التي هي نص في التثنية، وعلامة الإعراب التي هي نص في حالة الإعراب.

2-1-2-2-2- الدوال التكميلية:

نلجأ إليها عند غياب الدالّ الأساسي، وهي سمات غير أساسية في بيان المعنى النحوي، وليس أصلها الدلالة على الموقع النحوي، ولكنها تُستخدم بعد غياب الدالّ النحوي الأصلي (علامات الإعراب)، فهي مكّملة لعمل العلامة الإعرابية، وهي سمات لغوية أو قرائن ترد دون أن تكون نصّاً مقصوداً إلى ذلك، ولكنها تستخدم بشكل تكميلي أو بديل لإفادة ما تفيده العلامة عند غيابها، أي إنّها لا تتم المبادرة إليها إلا عند هذا الغياب، وتتمثّل هذه الدوال في (العدد والنوع والمعنى والإشارة والحال)، مما ذكره ابن جني، من عناصر لغوية أو غير لغوية تُؤدّي ما تُؤدّيه علامة الإعراب عند غياب هذه العلامة (عبد الدايم، 2006، ص 203، 226).

2-1-2-2-3- الدالّ البديل:

وهو دال الرتبة الذي يعدّ الملجأ الأخير إذا فقدنا كلّاً من الدالّ الأساسي المتمثل في الإعراب والدوال التكميلية، وقد أطلق على "الرتبة" اسم (الدالّ البديل) لأنّه

يرى أنه يفترق عن الأولين الأساسي والتكميلي في أمر مهم؛ وهو أنه يقوم بوظيفة بلاغية في المقام الأول، وقد استعير للدلالة النحوية عند غياب الدوال النحوية، ومن ثم لا نبادر إليه قبل أن نستوفي كل الدوال الممكنة الأخرى، ولا يخفى أنه يفقد قيمته البلاغية عندما يرد لبيان المعنى النحوي؛ فلا نتكلم عن قيمة التقديم البلاغية للفاعل على المفعول أو المبتدأ على الخبر، والمهم عنده أننا لا نلجأ إلى الدال المكمل إلا إذا أفتقد الدال الأساسي، ولا نلجأ إلى الدال البديل إلا إذا أفتقد كل من الدال الأساسي والدال التكميلي (عبد الدايم، 2006، ص 203).

فالدال البديل أو المستعار هو دال غير نحوي ابتداءً؛ ولكنه استعير ليؤدّي ما حقّه أن يؤدّي بدال نحوي؛ فالرتبة أصلها أن ترد في اللغة لأغراض بلاغية، وتستعار بعد تفرّغها من قيمتها البلاغية؛ لتكون بمثابة الدال النحوي أو بديلاً عنه، ويعني أنها بديل أنه لا تجتمع معه؛ إذ تعود إلى دلالتها البلاغية متى توقّر الدال الأصلي أو المكمل، ولم تُجعل العناصر غير اللغوية التي تؤدّي ما تؤديه علامة الإعراب بديلاً مستعاراً؛ لأنها لا تستخدم لغرض تُفرّع منه وتُجعل لبيان المعنى النحوي؛ وإمّا تكون مطلقة عن أداء معنى ما حتى يحتاج إليها التركيب لبيان المعنى النحوي فتصير قرينة عليه.

هذا النوع من الأدلة (الأساسي والمكمل والبديل) يُطلق عليه عبد الدايم "نظام السمات" وهو نظام أداء المعنى النحوي، من خلال العلامة والقرينة اللذين يمثلان نوعين للسمة اللغوية يؤدي أولهما المعنى النحوي نصاً، ويقوم الثاني مقامه عند غياب الأول (عبد الدايم، 2006، ص 225)، فالوسيلة التي تستخدم لبيان الإعراب هي السمات التي توظف علامة على المعنى النحوي أو قرينة له، فالسمات اللغوية تنقسم إلى علامات وقرائن، ويقال للسمة اللغوية إنها (علامة) إذا كانت نصاً فيما تدل عليه؛ كالتاء التي هي نص في التأنيث، والألف والنون التي هي نص في التثنية، وعلامة الإعراب التي هي نص في حالة الإعراب... إلخ، ونظام السمة اللغوية (الذي يشمل العلامة والقرينة) لا يزيد عن كونه نظاماً لبيان المعنى النحوي، وهذا

يعني أنّ هناك أنظمة أخرى في التركيب تساهم في تحديد المعنى النحوي، وهذا ما سنتطرق له في العناوين اللاحقة.

2-2-2- أنظمة التركيب ودورها في تحديد المعنى النحوي:

قبل الحديث عن هذه الأنظمة التي استخرجها عبد الدايم من التراث النحوي، حري بنا أن نتطرق إلى نظرتة لمفهوم "النظام"، وما الفرق بينه وبين "النظرية"، فالنظام هو تلك القاعدة العامة التي تحكم الأفراد التي أطردت وشكّلت ظاهرة ما، والأنظمة النحوية تمثل القوانين الكلية الحاكمة للظاهرة النحوية، والتي تندرج تحتها مختلف قواعد التركيب النحوي للعربية (عبد الدايم، 2006، ص 16، 195)؛ والفرق بين الأنظمة والنظريات هو كون الأنظمة هي تلك الأوجه التي ترد عليها أفراد الظاهرة وتحكّمها، والنظريات هي تلك الفروض الذهنية التي يضعها العلماء في تحديدهم للأنظمة (عبد الدايم، 2006، ص 33).

وإذا كانت العلامة الإعرابية والقرائن (مكملة أو بديلة) لم تُفسّر أكثر من جزء من نظام الإعراب، وهو جزء الوسيلة التي يتم بها أداء "المعنى النحوي" دون أن تفسّر بقية الأنظمة النحوية أو حتى الاستثناءات التي ترد على هذا الجزء من النظام (عبد الدايم، 2006، ص 231)، فإنّه من جهة أخرى لا يمكن أن يخضع التركيب في العربية لنظام واحد ولا مجموعة متساوية من الأنظمة؛ وإنّما لعدد من الأنظمة ذوات مستويات مختلفة، ويُراد بالمستويات المختلفة أن يكون بعضها أساسيا وبعضها غير أساسي مثلا، وترجع ضرورة تعدّد الأنظمة في التركيب النحوي إلى أنّ له عدة جوانب يحكم كل جانب منها نظام يرد لها بشكل أساسي، وأنظمة أخرى تمثل شيئا أقرب إلى الاستثناءات على هذا النظام الأساسي (عبد الدايم، 2006، ص 218، 219).

2-2-2-1- الأنظمة الأساسية في أداء المعنى النحوي:

يرى محمد عبد الدايم أنّ النظام الأساسي للتفسير النحوي هو نظام العمل، وهو نظام العلاقة الأساسي الجامع، وليس ثمة نظام تتعلق به هذه الكلمات سواه (عبد

الدايم، 2006، ص 219)، وقد صاغه النحاة بجعل بعض الكلمات عوامل وبعضها معمولات تقتضيها هذه العوامل، واستغرقوا بهذين النوعين كلّ كلمات التركيب، فمفهوم العمل هو النظرية الأساسية، وهو يمثل فعليا نظرية لكونه فرضا وضعه النحاة لتفسير تركيب الجملة؛ إذ افترض النحاة أنّ الكلمات ترد في الجملة وفق قانون العمل فبعضها يأتي عاملا بمعنى أنّه مقتض لغيره، وبعض آخر يرد وفقا لهذا العمل أو الاقتضاء بوروده معمولا، ولا يخفى أن هذا الفرض الذي وضعه النحاة يعكس النظام أو القانون الذي يحكم تركيب الجملة، وهو في الحقيقة لا يقتصر على تفسير الحركات الإعرابية فقط، بل يقوم كذلك بتفسير مختلف جوانب التركيب من تعلّق وإعراب ومطابقة وترتيب... إلخ (عبد الدايم، 2006، ص 237).

ولا يرى مانعاً في أن نعتمد مصطلح "التعليق" فهو لا يخرج عما يقرّره العمل؛ إذ ليس العمل إلا اقتضاء بعض الكلمات لبعض يجعل منها تركيباً لا مجرد مفردات متتابعة، كما أنّ التعليق يتمّ في ضوء ما بين الكلمات من اقتضاء تحكّمه تفصيلات العمل، فالظلال المنطقية للمصطلح التعليمي "العمل" الذي لا يخرج عن معنى الاقتضاء أو معنى التعليق هي التي جعلته يبدو مخالفا في الظاهر على الرغم من عدم اختلافهما في الحقيقة.

2-2-2-2- الأنظمة غير الأساسية في أداء المعنى النحوي:

اللغة العربية اشتملت على أنظمة أخرى غير نظام العمل، لأنّها تحتاج إلى نظريات أخرى تفسّرها؛ نحو: (الحمل على المعنى، والتضمين، والاتساع، والنيابة، والاتباع، والتخفيف، والمناسبة... إلخ) (عبد الدايم، 2006، ص 238)، ويصنّف "عبد الدايم" هذه المفاهيم التي تمثّل نظريات تنضاف إلى نظرية العمل في ثلاثة أممات فرعية تكمّل نظرية العمل أو ترد بديلا عنها.

2-2-2-2-1- الأنظمة المكملّة:

هي أنظمة تتصل بالنظام الأساسي وتُعدّ استثناء عليه، كما أنّها أنظمة عارضة

تطراً على نظام الجملة الأساسي الذي يتمثل في "التعليق" أو العمل وفق تعبير عموم النحاة، وتأتي هذه الأنظمة لتطويع المادة المروية لنظام العمل؛ إذ لولا هذه الأنظمة أو المفاهيم لما جرت المادة المروية على نظام العمل (عبد الدايم، 2006، ص 58، 239)، ويصفها عبد الدايم بـ"الفرعية" لكونها أقل وروداً في اللغة من النظام الأساسي للعلاقة ولا تُعالج إلا عدداً قليلاً من الظاهرة لا يُقارن بما يعالجه النظام الأساسي، كما وصفها بـ"التكميلية" لعدم خروجها عن نظام العمل كلية، وإمّا تتصل به؛ إذ تمثل صورة خاصة من صورته، وتمتثل هذه الأنظمة الفرعية التكميلية في أنظمة (الحذف، والتقدير، والزيادة، والتنازع، والاشتغال، والنيابة، والإضمار، والاستتار، والتضمن، والحمل على المعنى، والاتساع... إلخ) (عبد الدايم، 2006، ص 220 - 224).

2-2-2-2- الأنظمة البديلة:

وهي ترد بدلاً من نظام العمل، ولا تطوِّع المادة المروية لنظام العمل؛ كما تفعل الأنظمة المُكمِّلة، وإمّا تستبدل بنظام العمل والعلاقات النحوية نظاماً صوتياً يحكم التركيب أو يحكم ما ورد فيه من حركة على الحرف الأخير لبعض الكلمات، كما هو الأمر مع أنظمة (الاتباع، والتخفيف، والمناسبة)؛ إذ مثل هذه الأنظمة لا تقوم بإخضاع المادة المروية لقواعد نظام العمل وتفصيلاته وإمّا تقترح التفسير الصوتي بديلاً حاكماً للظاهرة اللغوية في التركيب (عبد الدايم، 2006، ص 59)، وهي مجموعة من الأنظمة تتصل بأداء "المعنى النحوي"، ولكنها تعد استثناءات على علامة الإعراب التي وردت وفقاً لهذه الأنظمة لا وفقاً للموقع النحوي؛ وتفصيل ذلك:

- نظام الاتباع: وهو نظام يُعد استثناء على نُظم أداء المعاني النحوية الأساسية أو البديلة؛ ويتمثل في عدم موافقة علامة الإعراب لمقتضيات "المعنى النحوي"، وورودها وفق نظام الاتباع، وقد أشار ابن جني (ت392هـ) إلى أنّ حركة الاتباع طارئة على حركة الإعراب؛ يقول: "والضرب الذي هجمت فيه الحركة على الحركة

من غير قياس، وهو كبيت الكتاب، وقال: **إِضْرِبِ السَّاقِينَ إِمَّكَ هَابِلْ، وَأَصْلُهُ أُمَّكَ هَابِلْ، إِلَّا أَنَّ هَمْزَةَ "أُمَّكَ" كُسِرَتْ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا... فَهَذَا شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ** (ابن جني، 1999، ص 141/3)، ويقوم نظام الاتباع في بنية الكلمة مثلما يقوم في آخرها؛ ولا يقتصر على حركة الإعراب.

- نظام المناسبة: مثل الحركة التي ترد لمناسبة ياء المتكلم؛ وتغلب حركة الإعراب وتمنعها من الظهور، ويعكس هذا النظام استثناء على أداء المعاني النحوية بالعلامة الأساسية (عبد الدايم، 2006، ص 232)، يقول ابن هشام (ت761هـ): "ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها لأجل المناسبة، فاشتغال آخر الاسم الذي قبلها بكسرة المناسبة منع من ظهور حركات الإعراب فيه" (ابن هشام، 2004، ص 56).

- **نظام التخفيف**: مثل التحريك بالحركة لالتقاء الساكنين، نحو قولك: "قُمِ اللَّيْلَ"، حُرِّكَتِ الميم بالكسر لالتقاء الساكنين، ومنها إسكان الاستثقال نحو ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله: (فاليوم أشرب غير مستحقب...)، كما يرد في مسائل كثيرة غير هذه، في إعراب أو بنية الكلمة، وهو يمثل نظاما طارئاً أو معترضاً على النظم الأساسية أو المكملة للمعاني النحوية، فتغيب حركة الإعراب في بعض السياقات لتظهر حركة خفيفة أو سكون استجابة لنظام التخفيف (عبد الدايم، 2006، ص 233)، وقد جمع ابن السراج (ت316هـ) بحسه اللغوي عدداً من هذه الاستثناءات على الحركة، منها "ما يُحْرَكُ من السواكن في أواخر الكلم وما يُسَكَّن من المتحركات، وما تُعْيَرُ حركته لغير إعراب، وما يحذف لغير جزم" (ابن السراج، 1996، ص 365/2).

فهذه الأنظمة تُعدُّ استثناء على نظم أداء المعاني النحوية الأساسية والبديلة، وهي عموماً تتمثل في عدم موافقة الحركة لمقتضى "المعنى النحوي"، وورودها وفق متطلبات هذه الأنظمة.

وفي الأخير يؤكد عبد الدايم أنّ هذه الأنظمة المذكورة ليست كلّ ما في لغتنا من أنظمة، وإمّا غايته أن يُعيد تصوّر هذه المفاهيم التي تتردّد في تراثنا والتي

استخدمت عند بعض روادنا اللغويين بوصفها "قرائن" في حين يراها هو "أنظمة" (عبد الدايم، 2006، ص 233، 234).

إنّ ما قدّمه محمد عبد العزيز عبد الدايم من قراءات للتراث اللغوي بصفة عامة والتراث النحوي بصفة خاصة، لتقف بصفة موازية لما قدمه تمام حسان في سبعينيات القرن العشرين، فهما انطلقا من الحاجة إلى عرض ما في تراثنا اللغوي من أفكار ومفاهيم لغوية رائدة؛ لأنّه لا يمكن الحديث عن إسهام تراث لغوي معيّن إلا إذا كان ثمة تحديد دقيق لنظرياته ليسهل بيان قيمته ومقارنته بالفكر اللغوي المعاصر، وافتרכת قراءة عبد الدايم عن قراءة تمام للتراث، في أنّها لا تدعي لنفسها أكثر من ضبط مفاهيم التراث، وتصنيف أنظمتها إلى أساسية وتكميلية وبديلة، وتنظيمها، وبيان موقع بعضها من بعض، في إطار نظرية النحو العربي الكلية، إلا أنّ هذه المحاولة لا تزال بحاجة إلى المزيد من الضبط من حيث المصطلحات والمفاهيم، وهو مما يفتح أبوابا للباحثين المهتمين بالتراث اللغوي ونظرياته.

الخاتمة

في ختام هذا العمل نستطيع أن نقول:

- قليلة هي تلك الدراسات الحديثة التي حاولت أن تُخرج لنا اجتهادات جديدة تختلف، ولو قليلا، عن اجتهادات القدماء وما سطره من أسس قام عليها صرح النحو العربي، وكانت نظرية تضافر القرائن لتمام حسان، ومفاهيم الأدلة أو الأنظمة، بأنواعها، لمحمد عبد العزيز عبد الدايم، أهمّ المحاولات التي قدّمت تفسيرات جادة لأنظمة اللغة العربية الفصحى.

- الكشف عن المعنى النحوي، وتحديد الأدلة أو الأنظمة التي تُعيّنه أهم هدف سعت إليه الدراسات النحوية القديمة والحديثة.

- "المعنى النحوي" الذي هو المعنى الذي تكتسبه الكلمة في التركيب من خلال ارتباطها بغيرها من الكلمات، هو المعنى الذي لا يتحقق إلا في التركيب، وقد أدرك القدماء هذا المفهوم وبنوا عليه الأبواب النحوية، وإن لم يضعوا تعريفاً واضحاً

للمعنى النحوي، فإنهم أدركوا الفروق الدقيقة بينه وبين المعاني الأخرى كالمعنى المعجمي، والمعنى السياقي... إلخ، أما المحدثون فيعود لهم الفضل في ضبط مفهومه الاصطلاحي، وحصر الوسائل التي تُبيّنُه.

- يتحدد المعنى النحوي أو المعنى الوظيفي، كما يسمّيه تمام حسان، في نظرية "تضافر القرائن" بمجموعة من الأدلة أو القرائن اللفظية والمعنوية، بينما يرى عبد الدايم أنّ هناك أدلة وأنظمة أساسية يمكن أن تكون كافية لوحدها في تحديد المعنى النحوي لعناصر التركيب، ولا نلتفت إلى الأدلة (المكاملة والبديلة) إلا في حال غياب الأساسية.

- اعتمد النحاة القدامى على السمات اللغوية وغير اللغوية في تحديد "المعنى النحوي" ولم يقتصروا على الإعراب فحسب؛ وهذا واضح في تعريفاتهم للأبواب النحوية وبيانهم لشروطها وأحكامها.

- التراث اللغوي العربي في جانبه النحوي لم يقف على نظام نحوي واحد (وهو نظام العامل)؛ وإنما وقف كذلك على مختلف الأنظمة النحوية الأخرى؛ منها ما يكمل نظام العامل الأساسي، ومنها ما يرد بديلا لنظام العامل كلية.

- يمكن أن تكون قراءات عبد الدايم للتراث اللغوي بصفة عامة والنحوي بصفة خاصة، منصة تنطلق من أرضيتها الكثير من البحوث الأصيلة والمبتكرة؛ ذلك أنّها محاولة جديدة وجادة انبنت على استنطاق التراث في ضوء مناهج علم اللغة الحديث.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن هشام، جمال الدين الأنصاري. (2004). شرح قطر الندى وبلّ الصدى، مُحي الدين عبد الحميد، محمّد. سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى. القاهرة: دار الطلائع.
- أنيس، إبراهيم. (1978). من أسرار اللغة. (ط6). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- بكر، محمد صلاح الدين. (1981). المعنى النحوي مفهومه ومكوناته. مجلة الحصاد في اللغة والأدب. 1(1): 140-174.
- حسان، تمم. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء: دار الثقافة.
- _____ (1979). القرائن النحوية واطرح العامل والإعرابين التقديري والمحلي. مجلة اللسان العربي. 11 (1): 24-63.
- التوحيدي، أبو حيان. (دت). الإمتاع والمؤانسة. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1984). دلائل الإعجاز. محمود محمد شاكر (محرر). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن جني، عثمان. (199). الخصائص. محمد علي النجار (محرر). (ط4). القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- حماسة عبد اللطيف، محمد. (1996). بناء الجملة العربية. القاهرة: دار الشروق.
- _____ (1984). العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث. القاهرة: مكتبة المقري.
- خليل، حلمي. (1993). الكلمة دراسة لغوية معجمية. (ط2). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- الراجحي، عبده. (دت). فقه اللغة في الكتب العربية. بيروت: دار النهضة العربية.
- الزجاجي، أبو القاسم. (1979). الإيضاح في علل النحو. مازن المبارك (محرر). (ط3). بيروت: دار النفائس.

- زوين، علي. (1986). منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- ابن السراج، أبو بكر. (1996). الأصول في النحو. عبد الحسين الفتلي. (محرر). (ط3). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سوب لي، إن. (1998). الفصائل النحوية في اللغة العربية. رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، عمّان.
- السيوطي، جلال الدين. (دت). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. محمد بك (محرر). (ط3). القاهرة: مكتبة دار التراث.
- _____ . (1998). همّح الهوامح في شرح جمع الجوامع. أحمد شمس الدين. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشريف، محمد صلاح الدين. (1979). النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها. حوليات الجامعة التونسية. (ع17): 193-229.
- العارف، عبد الرحمن. (2002). تمام حسان رائداً لغوياً. القاهرة: عالم الكتب.
- عبد الدايم، محمد عبد العزيز. (2006). النظرية اللغوية في التراث العربي. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
- عطا، محمد موسى. (1992). مناهج الدّرس النّحوي في العالم العربي في القرن العشرين. رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية.
- العكبري، أبو البقاء. (1995). اللباب في علل البناء والإعراب. خازي مختار طليمات (محرر). بيروت، دمشق: دار الفكر المعاصر.
- الكراعين، أحمد نعيم. (1993). علم الدلالة بين النظرية والتطبيق. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- المسدي، عبد السلام، الطرابلسي، عبد الهادي. (1985). الشرط في القرآن الكريم على نهج اللسانيات الوصفية. تونس: الدار العربية للكتاب.

أدلة الكشف عن المعنى النحوي عند النحاة المحدثين تمام حسان ومحمد عبد العزيز عبد الدايم أمودجا

- مصطفى، إبراهيم. (1992). إحياء النحو. القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.

- النجار، لطيفة إبراهيم. (1994). دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها. عمان: دار البشير.



الديوان الجديد - جريدة أدبية ثقافية - رئيس مجلس الإدارة: أحمد محمد أبو رحاب - رئيس التحرير: عمرو الزيات - مدير التحرير: علي أحمد - مدير العلاقات العامة: د. سيد شعبان

قراءة في أصول النحو العربي (النظرية والمنهج) بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي

للأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم



دكتورة عزة شبل

أسمن" عند تسخيرها، وصياغة "معلم" من الأعداد المفردة، وورود الترخيم في المركب المزجي، وعمل الأفعال الناسخة وترتيب معموليها إلى غير ذلك المسائل النحوية والسرفية التي يستعرض فيها المؤلف آراء النحاة، ويقدم وجهة نظره فيها. أما نظرية " الاستصحاب" فقد أولاهها المؤلف عناية كبيرة في كتابه، بدأ من التعريف بالمفهوم، وتصنيفاته وفق الجامع بين طرفيه، وجامع الذات، وجامع الباب أو القسم، أو وفق المستصحب متكلما ولغوياً، أو وفق حلة المستصحب، موضحاً فرضيات الاستصحاب، وحدوده، وشروطه، ومزاياه، ومناخج ووروده مستتراً للحكم النحوي، أو وروده دليلاً لآراء اللغويين واجتهاداتهم، من حيث توظيفه في التصنيف، أو توظيفه في الترجيح، والترجيح، أو توظيفه في التأويل أو التصدير، مع الإصحاح بتماذج تطبيقية على عمليات التوظيف من مسائل نحوية وسرفية، مثال مسألة استصحاب أصل عدم عمل حرف الجر مع الحذف بلا عوض، ومسألة استصحاب أصل البناء على السكون، واستصحاب بناء الأفعال للتصير بناء الطرف، واستصحاب التمييز بين القياس والاستحسان، ووجوب الحكم بقيامه أو عدمه، موضحاً تصنيفات الاستحسان وفق المستصحب، ونظرية الاستحسان، وفرضيات طبيعة الاستحسان، وخصائصه، ومنهجها، وقياس حجيتها، وموقع الاستحسان من المنهج العلم للاستدلال، داعياً ذلك بالشواهد التحليلية للمقابلة المقروحة، من مثل مراعاة مشابهة العنادي العارضة للتصير، وجمع "حجر" على "حجارة" بدلاً من "أحجار" فيثنا، وعمل "ما" عمل "ليس" والإبدال في العروف، وغيرها من المسائل النحوية، مستعرضاً آراء اللغويين واجتهاداتهم، ومدققاً مناقشة علمية بديقة.

بورود فصيحة، ومفاهيمه في سورة إشارات مقارفة في كتب النحو، ثم زانت هذه الإشارات وضوحاً في كتب الخلاف النحوي في ضوء عرض الأسس الصحيح لثراء المختلفة، ثم مسار لهذا العلم مباحته المستقلة التي تسجلها بعض كتب اللغويين القدامى على نحو ما نجد في كتاب "المصانص" لابن جني. أما عن ورود مصطلح "أصول النحو" عنواناً سرفياً لبعض الكتب النحوية، فهو كما نرى في كتاب "جمع الأئمة في علم أصول النحو" للأنباري، و"الافتراج في علم أصول النحو" للبيهقي، و"أصول النحو"، أو "أصول العربية" للشاطبي، ثم جاء هذا الكتاب الذي بين أيدينا ليبلور نظرية أصول التقعيد النحوي، ويوضح منهجها وإجراءاتها وأدواتها على نحو تنظيري وتحليلي برؤية كلية واسعة المعالم، لتستوعب الخريطة العامة لأصول النحو العربي من منظور ثرائي ثار، ومن منظور معاصر تارة أخرى بمناقشة المسئلة والدراسات السابقة التي تناولت موضوع أصول النحو، وأسهمت في تحديده مفهومه، ووضع أسسه.

نقش الكتاب مصادر النحو ونائلته وضوابطه وتعريفاته في الفكر النحوي القديم عند الكوفي، والأنباري، والزرکشي، والشرازي، والبيهقي، كما حاور المحدثين من أمثال محمد عبد في كتابه "أصول النحو العربي في نظر النحاة وراي ابن مضاء" وعضو علم اللغة الحديث، وعلى أبو المكارم في كتابه "أصول التفكير النحوي"، ومحمد خير الطراني في كتابه "أصول النحو العربي" وغيرها من الدراسات التي أهدمت بأصول التقعيد النحوي، وخرج الكتاب برؤية كلية لنظرية أصول النحو، قدم من خلالها العديد من الفرضيات الجديدة.

والإضافة الحقيقية من وجهة نظري ليس فقط فيما قدمه الكتاب من فرضيات جديدة، وبلورة، ورؤية معاصرة ومستنيرة لنظرية علم الاستدلال اللغوي، وإنما تكمن أيضاً في أمن النص، ووضوح الاستنباط، وإيضاح الفروق، وإزالة غموض تقارب مفهوم المسطلحات التي قد تتداخل عند كثير من الباحثين، مثل الاستدلال، والاستنباط، والاستنتاج، والاستشهاد، والاحتجاج، وهي عمليات ذهنية يقوم بها الحاد، والتقعيد الذي هو الإجراء العلم الذي يتكلم به علم أصول النحو، فيتمسك بإجراءاته الجزئية ونظريته، ومنهجها، وأساسه، ويقابل تلك القواعد النحوية التي تنتج عنه، إذ هو الإجراء العلم الذي تكمن وراء القواعد ذاتها، إذ يمكن وصف علم أصول النحو بأنه علم التقعيد النحوي، أو علم صناعة القواعد النحوية.

كما لنا إذا نلما كتب أصول النحو ومباحته في التراث العربي، لوحدنا أن لقب "النظرية" قد غاب عن كتب التراث بشكل عام، وليس عن كتب النحو ومباحته فقط، فهو بشكل عام مصطلح حديث، لم يستخدمه التراث، وإن كانت كتب التراث بعامة تمارسه، أو تشير إليه دون التصريح به من خلال ما تقدمه من نماذج تطبيقية، وكشف عليها الكتاب بالعديد من التماثلات في الجزء الثاني منه بصورة تصنيفية، بصورة تفصيلية، وهو الجزء التحليلي المنوط بإجراءات مرحلة الكلام غير المحدود بالتعرف على مفهوم النقل وأبعاده، والمسطلحات الدالة عليه وضوابطه وشروطه وقائمه، وعلاقة النقل بالاستقراء، والتعرف على أسس الأحكام الكلية القائمة على الاستقراء، والإجماع ومنهجها ومناقشة أنواعه، وفرضيات بعض علماء العربية عنه ونظرية الإجماع لدى كل من ابن جني، والبيهقي، وتعام حسان.

كما يتضمن قسم التحليلي التعرف على إجراءات مرحلة الشواهد، ومنها الإجراءت الأولية التأسيسية للاستدلال، وهي الوصف، والتحليل، والتصنيف، والمقارنة، والتصميم، ومناقشة البنية العامة لإجراءات الأولية في التصور العربي المعاصر، وتقديم نظريات الصرف، ونظريات التحليل، والخروج من الجزء التاسع تصورية عامة لبنية تلك الإجراءات الأولية، فضلاً عما يقدمه ذلك القسم التحليلي من منافع التحليل: النموذج الصوتي، والنموذج الصرفي والحديث عن العلامة السرفية، والميزان السرفي، والنموذج النحوي العام والخاص في رؤية بارورامية لغوية تستلزم معطيات درس الفعوي في مستويات تشككه الصرفي والسرفي والنحوي.

ويأتي مفهوم "القياس" ليشكل إجراء مهماً من إجراءات الدراسة التحليلية فيقول الكتاب التعريف بأبعاد المصطلح ومفاهيمه وأحكامه، وسوره الأولية، ومعابيز العمل على القياس من بنى القياس الجريان، أو الموافقة، أو المراجعة، وعلاقته بتوجيه الإعراب، والكشف عن بنية القياس، والأسس المعين عليه، والفرع المعين، والعلّة الجامعة بين طرفي القياس المعين والمعين عليه، وأنواع القياس وفق معيار المتطور التاريخي، ومنها القياس الاستقرائي (القاعدة)، والقياس الشكلي (المطفي)، أو أنواعه وفق المسائل والتخاير بين طرفيه، ومنها قياس الممثل، وقياس المعابر، والجامع بين طرفي القياس، مثال جامع العلة ووجه الشبه، وجملة الجامع وخفقه، مما ينتج عنه القياس الجلي، والقياس الخفي، فضلاً عن المعيار المعجمي والاستطلاح وألوانه، وجمال الأسس على الفرع، وجمال الفرع على الأصل، وحمل الشيء على نظيره لفظاً أو معنى، أو لفظاً ومعنى، أو حمل الشيء على نفسه، وحمل ضد على ضد.

ولم تكف الدراسة بذلك، وإنما على نحو أكثر دقة تناولت الحديث عن الاستخفاف في قوة القياس وضبطه، وقدمت تقسيماً ثرائياً لتقسيم القياس (تقديم المفهوم والمعلوق) من حيث دلالة القياس، أو دلالة المعلق، في ضوء مجموعة من الفرضيات العامة الأساسية للقياس، ومنها استحالة نقل اللغة وروايتها كاملة، فضلاً عن امتناع مطابقة كلامنا لكلام الغيرب امتاً، واستحالة مطابقتها للعربية بالنقل لا بالقياس. والمفيد والمنمّع هنا في أن واحد أن يجد القارئ المتمسح، والقارئ العام تلك القراءات المعقّبات لأصول النحو العربي، وقراءة المؤلف في مناقشتها، واستنباط الأحكام والفرضيات وبلورتها في صورة نظريات، ثم لتعميم تلك التحليل والتصنيف والتطبيق والتطبيق على العديد من المسائل النحوية والسرفية، من مثل نسب العلم العنادي وتوثيقه، والجر على الجوار، وتقديم العمل على عاظم المتصرف، وإعراب

بعد كتاب (قراءة في أصول النحو العربي، النظرية والمنهج) من الكتب القديمة التي تفتقر إليها المكتبة اللغوية بشكل خاص، والثقافة العربية بشكل عام، وربما يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها، فيما أرى، ندرة الكتابات التأسيسية المنجزة لحدود النقل، والقائمة على التنقيح في الظواهر اللغوية المنزوسة بشكل متعمق، والخروج منها بما يشبه النظرية بعد عملية الاستقراء سواء على مستوى الجهود التراثية القديمة في درس النحوي، أو الإسهامات المعاصرة ذات التوجهات المتنازعة لتقدم القارئ رؤية خاصة ومتألمة لآلية الاستدلال اللغوي وعلاقته بصناعة التقعيد.

فقراءة صناعة التقعيد في درس اللغوي قراءة جديدة تستلزم العناية بالمنهج اللغوي، والنظرية التي يتبناها ذلك المنهج، كما تعلى بالمنهج والأدوات التي تسرم، وعن ثم، فقد تبنى هذا الكتاب الفريضة من البداية فرضية عمل أساسية، وهي التفريق بين اللغة المستخدمة غير المحدودة، واجتهادات وآراء اللغويين، بغية الوصول إلى التصورات التي حكمت صناعة التقعيد النحوي، والنظريات، وما اشتملت عليه من فرض، وأدوات إجرائية، فضلاً عن التمييز بين الأحكام الكلية والأحكام الكيفية، وما يترتب على ذلك من عمليات تشكل البنية التصورية، وهو ما جعل الإجماع دليلاً لآراء اللغويين واجتهاداتهم من حيث التوجيه والترجيح النحوي القديم والمعاصر، وصيغها في بوقلة التقعيد النحوي، بعد عمليات وصف وتصنيف وتحليل وتأويل ومناقشة واستنتاجات وإضافة معايير أخرى متكاملة تجعل هذه الرؤية نظرية شاملة للاستدلال اللغوي، وليس مجرد وقوف على اجتهادات لغوية ميسافة.

وتأسيساً على ما سبق، فقد قدم الكتاب رؤية خاصة، ومعايير مقترحة، وفرضيات جديدة للبنية العامة لأصول النحو العربي، محددة موقع مكونات أصول النحو بعضها ببعض، من خلال محطّمات تصنيفية تكثف عن أبعاد تلك البنية، وتعالج العديد من المشكلات الخاصة ببنية أصول النحو في درس المعاصر ومكوناته التي ربما تتحصر في مصادر اللغة ونائلتها، أو تتسع لتشمل نظرية العمل، والتصوير، والتأويلات المتعددة وتجاوز البحث في أصول النحو النظرية والفرضيات إلى تقديم المنهج والإجراءات عبر قسمين من الدراسة، أولهما يعرض للإطارين النظري والمنهجي لأصول النحو "علم الاستدلال"، والقسم الثاني هو الدراسة التحليلية، وكلا القسمين يندرج تحته مجموعة من الفصول التي تعالج الإطار النظري، والإطار المنهجي، والإجراءات التأسيسية والإجراءات التكميلية.

يعرض القسم الأول من الكتاب الإطارين النظري والمنهجي لأصول النحو "علم الاستدلال" من خلال تقديم المفاهيم الأساسية لعلم أصول النحو، والتعريف بمصطلح "أصول النحو"، و"علم النحو" في التراث، وفي درس اللغوي المعاصر، ثم ينتقل للحديث عن المفاهيم العامة لأصول النحو "الاستدلال" التقعيد، والاستنباط، والاستدلال، والاستنتاج، والاحتجاج، والاستشهاد، ثم تتناول رؤية الكاتب للمفاهيم، وأسلاف الأئمة.

بعد علم أصول النحو حجر الزاوية في درس النحوي التي يجب الانطلاق منها عند قراءة التراث اللغوي، أو إعادة صياغته وفق مقتضيات درس اللغوي المعاصر ومفاهيمه، فضلاً عن عمل هذا الكتاب في صناعة تعيد العربية، المنوطة بدراسة علم الاستدلال اللغوي، تلك الصناعة التي اشتهرت في التراث باسم "علم أصول النحو"، حيث إن الاستدلال يمثل جوهر التقعيد وأساسه، والأمر الذي يجب الالتفات إليه فيما يتصل بالاستدلال، هو التمييز بين مصدر اللغة التي أعتمد عليه تقعيد النحاة، وهو كلام العرب غير المحدود، والشروط أو القواعد العامة التي تخص كل إجراء من إجراءات الاستدلال، والتي تمثل بنورها هجوتها الإجراءات المختلفة من تحليل، وترجيح، وتصدير، أو ما يعرف في درس النحوي بقواعد الترجيح، وإذا كان الاستدلال أداة التقعيد، فإن عيانه تتمثل في استنباط نظرية اللغوي الذي يفك وراء ظاهرة اللغة، والكشف عن نظريته، ومنهجها، والبنية الخاصة، وإجراءاته المختلفة، وضوابطها، بغية وضع رؤية كلية لأصول النحو بعد نماء للعربية. ومن ثم بحث المفاهيم المختلفة التي تشمل عليها مباحث أصول النحو في التراث العربي مباحجة إلى مقارنتها بتلك المفاهيم المناظرة لها الموجودة في درس اللغوي المعاصر.

وترجع قيمة هذا الكتاب الذي أيدنا إلى وعي مؤلفه بأن علم أصول النحو قد قام بأمر الاستدلال اللغوي في تراثنا، وقد بدأ هذا العلم متلماً بدأ غيره من العلوم

وعبرها من المسائل النحوية التي تعرض لها الكتاب. أما الإجراء التأسيسية الأخير لعلم الاستدلال، فهو " الاستحسان" ، ويعدّه البعض فرعاً من القياس، أو مقابلاً للقياس، فقد بسط المؤلف القول في أوجه الفرق بين الاستحسان عن القياس، من حيث جلاء العلة وخفقتها، والكشف عن دورها في التمييز بين القياس والاستحسان، ووجوب الحكم بقيامه أو عدمه، موضحاً تصنيفات الاستحسان وفق المستصحب، ونظرية الاستحسان، وفرضيات طبيعة الاستحسان، وخصائصه، ومنهجها، وقياس حجيتها، وموقع الاستحسان من المنهج العلم للاستدلال، داعياً ذلك بالشواهد التحليلية للمقابلة المقروحة، من مثل مراعاة مشابهة العنادي العارضة للتصير، وجمع "حجر" على "حجارة" بدلاً من "أحجار" فيثنا، وعمل "ما" عمل "ليس" والإبدال في العروف، وغيرها من المسائل النحوية، مستعرضاً آراء اللغويين واجتهاداتهم، ومدققاً مناقشة علمية بديقة. وجاء الباب الثالث والأخير في الكتاب مخصصاً للحديث عن الإجراءات التأسيسية للأحكام من تحديد وتصنيف وترجيح، وقدم المؤلف التعريف بها، ودراسة الأحكام التي أقرها النحاة من حيث الثبوت أو الانتفاء، وتصنيفها، وأوجه توجهها، وتعد الأوجه في اللغة، وتعد الأوجه في الكلام، وتعد الأوجه في الصناعة، والنظر إلى الترجيح بوصفه جزءاً من عملية الاستدلال، أو نائلاً لها. أما من حيث الإجراءات التحليلية، فقد الحديث وإثباتاً عن "الترجيح" مفهومه، ونظريته، ومنهجها، وموانع أصول النحو التي يرد فيها الترجيح في درس اللغوي من حيث التعارض الوضعي، والتعارض النظري، أو التعارض التصوري، أو التعارض التجاري، أو التعارض الطبيعي، ويخصص الكتاب مبحثاً كلياً للتصير "العمل والتأويل" وهو من المباحث الأساسية في درس النحوي، متناولاً النموذج الدلالي (نظرية العمل) وبدائلها، والنموذج الصرفي، وتحليلها وطبيعتها، وعلاقة العمل بالتأويل، وأنواع العمل التصوري، والعمل غير التأويلية، وتصدير العمل، وتكامل العلامة والفريضة، وفرضية تصافر القرآن في ضوء نظرية القرآن التي عبرها من المباحث الداخلية الكثيفة عن مفهوم نظرية العمل في درس النحوي.

وتكمن أهمية هذا الكتاب في ندرة موضوعه، وطرق المعالجة فعلى الرغم من أن كتب أصول النحو في درس المعاصر قليلة مثلما هو الحال في التراث اللغوي، فإن مؤلف الكتاب بلفت الانتباه إلى ظاهرة مهمة، وهي أن المتمسحين بترداد فذ اشغلوها بقدر درس النحوي بما يشتمل عليه من تيارات ومدارس ونظريات ومنهج، والمقارنة بين هذا النحو العربي وبين النحو التي أنتجها هذه التيارات والمدارس والنظريات المعاصرة، ومحاولة تلميح مباحث درس اللغوي المعاصر على تركيب اللغوي للعربية على اختلاف مستوياته، وقد قاتمه بذلك أن يقفوا مع أصول النحو وقفة خادسة ومراجعة يمكن أن تستكمل الصورة الحقيقية التي ورد عليها لحنوا العربي، وتساعد على دقة تقويمه، إذ لا يتصور أن يتم تقويم شيء دون وقفة متألمة وكافية مع الأسس التي بنى عليها، لذا يعد هذا الكتاب لبنة أساسية، بل وضرورية من لبنة درس النحوي العربي.

والحقيقة أن هذا الكتاب القيم يثير العديد من التساؤلات عن علاقة أصول النحو العربي بتعدّد المدارس النحوية، وضبطها في ميزان تلك النظريات والفروض الجديدة المعقّمة في الكتاب، وما مدى إيمانها في تقويم أوجه التشابه والاختلاف بين تلك المدارس النحوية. وهو ما أتمنى أن يزيدنا به معرفة أستاذنا العالم الجليل الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم، في دراسة أخرى للاحقة تتناول علاقة أصول النحو العربي بمدارس النحوية، وتكشف عن تطور مسطلحات درس النحوي بالتسلسل لها، وتتبع ما ملأ ألبانها من تجربات في رحلة الفكر النحوي من التراث إلى المعاصرة.

والكتاب على كبر حجمه، إذ يبلغ حوالي ٥٩٨ صفحة، ولا يستطیع هذا العرض النموذج أن يفي بعرض كل جوانبه القيمة، وما يقدمه من إضافة حقيقية وحديثة للنحو العربي، إلا فليثنى ذلك للقارئ الكريم الاستمتاع بقراءته المتكلمة، وبما سيجد فيه من فكر عريق، وأحسن لتقعيد النحوي، والإبحار معه بين الجهود التراثية، والدراسات اللغوية المعاصرة التي مزجت بين الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، وخرجت برؤية جديدة لتأسيس النحو العربي من النظم إلى المنهج، وفي بنية متحفية تقفها ثباته بناءً قطع الأرائيم المتميزة، فبينما للقارئ بهذا العمل العلمي الجاد، ودراسة للمكتبة اللغوية، والثقافة العربية، ومزيداً من العلماء العلمي لأبناء العربية المخلصين.



الديوان الجديد جريدة أدبية ثقافية - رئيس مجلس الإدارة: أحمد محمد أبو رحاب - رئيس التحرير: عمرو الزيات - مدير التحرير: علي أحمد - مستشار التحرير: أ.د. عزة شبل - مدير العلاقات العامة: د. سيد شعبان

أضواء الكريستالة والفردوس المفقود

بقلم: الأستاذة الدكتورة عزة شبل - أستاذة اللغويات وتحليل الخطاب كلية الآداب - جامعة القاهرة

ولن يخرج "عنا يدور في كل قرية من قرى مصر في ذلك التاريخ غير القريب"، لذا فإننا نقرأ القارئ أحداث الرواية وحاول فهم صورة الأشخاص في سياق قرية اليوم لوجد سعة في الإغراب، والتفسير، ولبعد كثرنا عن التفهم اللازم؛ ولربما يستشعر القارئ أن المؤلف يوجه من طرف خفي نقداً لما وصل إليه حال القرية المصرية الآن، مقارنة بأحوالها آنذاك، "والثقافة التي كانت تحكمهم، وهو ما يضاهف من عظمة الخير الذي يوجد في القرية في تلك الحقبة".

"لقد كانت الصورة في القرى قائمة، ورحى الظروف المختلفة تطحن الناس ببطء، لكن ذلك لم يخل دون أن نجد نماذج فريدة يندر أن نجد مثلها الآن في القرية أو في المدينة على الرغم من المعرفة الحديثة التي مسارت متيرة لنا بكبر ما كتبت لهم".

للتاريخ دفتره

الرواية بين الذاتية والتاريخية

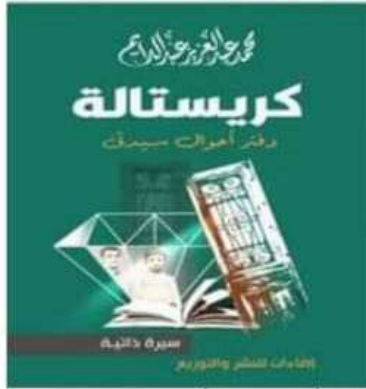
تعد الأعمال الأدبية مصدراً من مصادر التاريخ لحوادث تاريخية، أو لحقبة تاريخية من وجهة نظر المؤلف سواء أكانت شعراً أم نثرًا، فقيمة ما حثته، على مر العصور والأزمنة، فكان منها حرب داحس والغبراء والعصر سوريتها معلقة زهير بن أبي سلمى في العصر الجاهلي، وكان منها ثلاثية غرناطة وسقوط الأندلس كما فتحها زوسى عشور في العصر الحديث، إنه التاريخ الذي يستقر في الأذهان وتحفظه الأعمال الأدبية من يد الزمن، فتصبح وثيقة تاريخية لها سحرها وجاذبيتها الجمالية، مبتعدة عن جفاف اللغة المباشرة في صياغة الأخبار.

والرواية التي بين أيدينا ليست رواية ذاتية، بقدر ما هي رواية تعمل التاريخ لحقبة زمنية ليست بالزمن البعيد، ولكنه تاريخ ذو طابع خاص، متزج في نسجه الواقع التاريخي، والطابع الاجتماعي؛ كاشفة عن فطرة الخير التي وهبها الله للإنسان، "فلرواية تستدعي هذه الحقبة لتقدم منكراتها، وتقل صوتها، وتكسب أحداثها طابعها الخاص، فلا تستطيع أن تتنقذ الأحداث حتى تردها إلى زمانها... إن تغيرنا جميعاً وتغير كل شيء فينا، وتغيرت حيواتنا، وتغيرت علاقاتنا، وتبدلت اهتماماتنا، بهذه الكلمات يحدثنا الراوي عن ذلك الزمن الذي سردنا غريباً عنه".

وعبرنا بأن نعطي فرصة كافية لنسمع صوت هذه الحقبة، لنعرف ملامحها، ونستعيد بعضاً من أجوانها، إنها جنة بالبطولة المشتركة إن لم يتم دور البطولة "مفردة".

حفظت الرواية بعض ملامح الطبقة في القرية المصرية بين طبقة الفلاحين، وطبقة الأعيان، وتحول المجتمع إلى الاشتراكية، وأزحت لفترة انتشار وباء الكورونا وحسد الأرواح، ولكن تميز تلك الرواية بما يرجع إلى احتوائها على نوع من أنواع التاريخ المعجز، وهو التاريخ الاجتماعي الكثيف عن طبائع البشر في تعاملاتهم وسلوكياتهم المتغيرة بتغير المجتمعات، وعاداتهم وتقاليدهم، ولامح ذلك حتى في تفاهلهم في المشروبات، فقد كانت القهوة مشروب مجالس العظميين الكري، بينما كان الشاي مشروب الأعيان، شأنهم في ذلك شأن المصريين، في حين يتعد عنه الفلاحون؛ "إن كانوا يرونه صائراً على صحتهم التي يحتاجون إليها في فلاحتهم". وقد مسارت أحداث الرواية حفرة بما تحمله من شذات إيجابية، في قيم الأمانة والخير والعطاء وغيرها من القيم الإنسانية التي كان لها ظهور واضح لدى بعض الشخصيات؛ فحولت إلى نموذج صالح إن يتخذ القارئ قرة له. هكذا قُدمت الرواية سيرة لقوة المجتمع، منقطة من الأسرة في القرية المصرية، وتشكلات علاقاتها بغيرها من أفراد المجتمع، فتتوزع مبادئ الحكيم بين صورة الأب وصورة الأم، واتجهت تصاعدياً لتقدم صورة الكجد والجدة، ثم اتجهت تنازلياً لتعرض صورة الأبناء، وكذلك كانت بعض مسارات الحكيم تنتسب على نحو أفتي؛ لتقدم صورة أبناء العم وأبناء الخال وصلات القرابة الأخرى، وهو ما يمكن أن يدخلها بقوة في نمط سيرة الأسرة.

وفي الختام يترك القارئ للقارئ رؤيته وفق منظوره الخاص حول تلك الرواية الخفية، هل يراها سيرة ذاتية، أم سيرة غريبة، أم سيرة الأسرة، أم رواية تاريخية شاهدة على الحقبة التي تنتمي إليها، أم يرى فيها خليطاً حداثياً من عطاءات التنمية البشرية، ودعوة إلى بناء الذات؟



استقرأ أثرها عليها دون أن يلحج، فلقد كانت لغة جسدها حياوية تعانها، ولم تمنح تلك الفرصة لأحد أن يعرف ما يدور في ذهنها، أو وجدانها.

سائل مل الرواية يبدو أن توظيف سلاسل الرواية في تلك السيرة الذاتية قد أخذ أبعداً مختلفة عن أشكالها المعمورة في النماذج الكلاسيكية المتتوعة، فارتباط السيرة بهدف تقديم صورة إيجابية عن المرأة، الأم، يستدعي أن يكون هناك أكثر من راء للحكايات، وقد يكون لشكوى الواحدة أيضاً عدة راء، على نحو ما ورد في حكاية لشكوى الأب لسيرة بمواصفات خاصة من الجزار، ولربما كان ذلك لاستكمال أوجه الحكاية، لكن يظل تعدد الرواية مرتبطاً بمفرد الكشف عن الجوانب العديدة للشخصية الرئيسية، بظلة هذا العمل الأدبي، في مختلف تعاملاتها مع الآخرين، بدءاً من محيط العائلة، والأسرة، والأقارب، وكل من يعرفها من أهالي القرية، بل وتمتد الصورة لتشمل أيضاً من لا يعرفها، فلك التعاملات تقدم صورة حقيقية من الواقع الاجتماعي المعيش في ظل ظروف النشأة، والسيئات الاجتماعية والتاريخية المساحبة لها.

لم تكن تلك الحكايات على السنة الرواية سوى شهادة تاريخية، تصنع ليدات بناء السورة في أطرها الاجتماعية الحقيقية بعيداً عن المبالغ، ومن ثم يكون لوقوف تلك الروح الصادقة للحكي في قلب المتصغر الزر أعين، وأكثر تأثيراً، وتلك ميزة فارقة بين الشعر والرواية بصفة عامة، والأصل الروائي، والسير الذاتية بصفة خاصة، بعد أن مسارت مسألة الموازنة بين السدق الفني، والسدق الواقعي مدار اختلاف كبير بين الأدباء والنقاد.

لقد أسهم تعدد الرواية، وتوقع نواز الحكيم في إسفاف سمة السدق على الحكيم، واستطاع المؤلف بمهارته توظيف تيمة اختيار الرواية وتعددهم لتقديم صورة متكاملة عن تلك السيدة التي انتمت في المجتمع حتى مسارت عسناً فاعلاً ومؤثراً في كل من يدور في فلكها، على الرغم من ترميلها وهي لم تتجاوز الثلاثين من عمرها، وفي ريفها ستم من الأولاد لم يبلغ أسفهم عشرة أشهر.

قام الراوي بوضع اللون المركزي في لوحة صورة الأب، ذلك الشخص المتدين تديناً واضحاً؛ لا ينطق به مصحف نسفه بيده، ولا قرآن سلجه بصوته فمسخ، بل تسلمه تقاسيل حياته جميعاً". وقامت الأخت الكبرى (سلوى) بدور الراوي في رسم صورة لوالده، ذلك الأب المتفهم المستنير، المعلم الذي ليس كغيره من المعلمين، الذي يؤمن بتعليم البنات، وكان يراه الحق الأول للبنات. وقد يلجأ الراوي إلى بعض أقربه ومعارفه في استحضار صور بعض الشخصيات، فتتشكل سلاسل من الرواية، على نحو ما حاول تقديم صورة جده، فلجأ إلى خاليه يسلمها.

بصمة الهوية والغيات المرحوة

جاء عنوان (مرايا الفوس) كاشفاً عن لون تلك السيرة الذاتية، المرحوة التي يتم بناؤها وتبينها لعملية التاني عند القراءة، فتكتسي عاوين الرواية بلعدين من الألوان الليانية، نجد مجازية تصوير الأم بالكريستالة ذات الأنوار اللبنة، والوجه المتعددة تارة، وتارة أخرى يوظفها السياق، للشفة، مسات الأم، فيبرز تشبيهاً بالمجذاف، الذي يقوم بتسيير حركة مركب الأسرة في خضم عالم مليء بالتحديات والنسب، تعلمه بالأمواج في أحيان كثيرة، وفي سيات أخرى نجد تشبيه الأم بالحديد قوة وصلابة في تحملها أشد المواقف صعبة على النفس، خاصة عند وفاة أحد الأقراب، أو تشبيهاً بالبحر في عطشها، أو تشبيهاً بالمحارب في واقعة أزد من أساء إلى صورة المصيرين الذين يعملون خارج مصر، وفي غيرة على بلدنا، وأهلنا، وأنتعارة مسة الثابت لها من الجبل في مواجهة الجسم من الأمور، على نحو ما صورته لنا الرواية في واقعة حضورها منقطة رسالة الماجستير لوالدها، تلك المعركة الفكرية اللغائية التي حاول البعض



يظل الحكيم سلطة تعلو فوق كافة تلك الأغراض التواصلية، إنها تلك السلطة المستمدة من سحر الكلمات ذاتها، بالونها، وإيقاعاتها، وصورها، وتراكيبها، ومجازاتها، وإباحتها، ورموزها، وما تسنعه من خيوط تتسج بها أغراضها مستفيدة من مرونة مساحات كل الإمكانات والاختيارات المحتملة، المتكورة، والمحفزة، والمسكوت عنها أيضاً. فتمرس اللغة سلطتها على ذهن البشري، وتوسع لها خلايا بناخله تسكن فيها، وتتحرك بحرونة وسلاسة بالغة، تتسع، وتحتف، وتستبدل، وتغير، وتندب، فهي مساحبة اليد العليا في ذلك القضاء الذهني، تملؤه بما تشاء، ولكن لهذه السلطة سلاحاً ذا حدين، أولهما غاية السحر والإمتاع والمتحقق بفعل القراءة، والأخر هو سلوة فعل القراءة وتمكنها من تلك الخلايا الذهنية؛ لذا فالمخزون الفكري إما أن يكون حميماً يحيا به الإنسان، وتطيب نفسه، وإما أن يكون خبيثاً يشفي به الإنسان، فيودي بحياته، ويبدو أن الكتب يؤثر المطلق الأول، الذي تميل إليه النفس البشرية على الفطرة منذ خلق الله سبحانه الأرض ومن عليها.

تميل الرواية إلى تقديم نموذج للثقافة التي صورتها الواقعية الممكنة، وليس في صورتها المتخيولة؛ لذا فإن مصدر قوتها المحلجية يكمن في اختيار شخصية اجتماعية حقيقية تمثل قلب الرحي في الحكيم، وهي شخصية الأم، تلك الكريستالة التي تشع أضوارها على المحيطين بها، قوتها في نفوسهم الحب والعلمانية والأصل، وتزكي فيهم روح الأمل والتموهج والتطلع إلى الأفضل، وتفتحهم سوب الخير المتأسل في النفس البشرية تقدم السيرة الذاتية للراوي عبر صفحات ذلك النثر تجارب عميقة، ومرافق إنسانية مختلفة، تستدعيها ذاكرة الراوي، متحدرة من قيود الترتيب الزمني، منطلقة نحو أفق التذاعي، وبمراجعة بلطها الحقيقية، مسارت الرواية منقطة، لذا فقامت ثأرها، تحوي منافع عديدة، وتأخذ بيد القارئ في رحلة عبر الزمن ليرى تجارب الآخرين، ويتعاش معهم، ويتصلصق منها العبرة، ومن هنا يتسل هذا العمل بدوائر الحكيم عبر الزمن، وهو حكي ذو طابع إيجابي، منبت السلة عن عوغايات الحكيم، وموجات مذعي الحداثة والعلمة فسار الأراق في المحلية، والجمت عن لآلئها هو جوهر من الحكيم لمثو في الإبداع.

النصص وبناء الصورة المجازية يسهم التنصص على تنوع أشكاله ووظائفه التواصلية في خطاب الحكيم، في بناء السور المجازية في الرواية، ولعل ظهور تلك السمة في عتاوين فصول العمل الأدبي، فضلاً عن دورها في تشكيل العنوان الرئيس لها؛ مما يؤكد فكرة النطاق التنصص على مصراعيه في ذاكرة الإنسان؛ وما يسهم بمرونة تناخل الأنواع الأدبية، والخطابات الفعوية، والمرموية والمثورية ذات الدلالات المفهومية بشكل علم.

توظف الرواية أشكالاً عديدة من التنصص في بناء السور المجازية التي يتم بناؤها وتبينها لعملية التاني عند القراءة، فتكتسي عاوين الرواية بلعدين من الألوان الليانية، نجد مجازية تصوير الأم بالكريستالة ذات الأنوار اللبنة، والوجه المتعددة تارة، وتارة أخرى يوظفها السياق، للشفة، مسات الأم، فيبرز تشبيهاً بالمجذاف، الذي يقوم بتسيير حركة مركب الأسرة في خضم عالم مليء بالتحديات والنسب، تعلمه بالأمواج في أحيان كثيرة، وفي سيات أخرى نجد تشبيه الأم بالحديد قوة وصلابة في تحملها أشد المواقف صعبة على النفس، خاصة عند وفاة أحد الأقراب، أو تشبيهاً بالبحر في عطشها، أو تشبيهاً بالمحارب في واقعة أزد من أساء إلى صورة المصيرين الذين يعملون خارج مصر، وفي غيرة على بلدنا، وأهلنا، وأنتعارة مسة الثابت لها من الجبل في مواجهة الجسم من الأمور، على نحو ما صورته لنا الرواية في واقعة حضورها منقطة رسالة الماجستير لوالدها، تلك المعركة الفكرية اللغائية التي حاول البعض

منا علمتي الحياة؟ سؤال يطرحه هذا العمل الأدبي الذي تنتقل فيه مسارات الحكيم بين القصة، والرواية، وبين السيرة الذاتية للكاتب، والسيرة الغريبة للراوي، وهل العمل محض خيال من المؤلف، أم هو تابع من سدق التجربة والواقع المعيش، أم هو مزيج من الاثنين؟ وما الحدود الفاصلة بينهما؟ وكيف يميزها القارئ؟ وماذا نلعي الكريستالة في عالم الرموز؟ وماذا يحوي دفتر الأحوال؟ ومن هي تلك السيدة؟ وما علاقة القارئ بعمل سردى يظل تجربة الأخر؟ كلها تساؤلات تنفع القارئ إلى الشوخل في مفاخرة قراءة هذا العمل على حد تعبير رولان بارت، والذي منحه مؤلفه محمد عبد العزيز عبد الدائم سمة السيرة الذاتية، فجاء يحمل عنوان (كريستالة، دفتر أحوال سبتيا).

وعلى غير المتوقع يخلف العمل لبني الروائية، يمتنح يحمل عنوان (بنيابة: الراوي والكريستالة) يكشف فيه الكاتب عن دوره في العمل، وأنه مجرد راء له، وهي رواية مسانقة وأمنية، بالبطولة الحقيقية لتلك الكريستالة المشعة ذات الأنوار، فهي المؤلف الذي عاش تلك الحكايات عبر حقة من الزمن لا نعرفها، وما هو إلا لسان حالها، عاثل معها بعض تلك الحكايات، والبعض الآخر سمعه منها، أو راح يقش عن تفاصيله فأخرجته له من صندوق التكريات المسحور الذي وضعت في القرية.

لماذا يترا الكاتب من نسبة العمل لذاته؟ ربما لخوف من الإخفاق، وخشية ريد فعل النقاد، والرغبة في الهروب من ميزان النقد المغير الرئيس لخروج الرواية إلى عالم القراءة الريحب؛ وربما لأنها هي المرة الأولى التي يحاول فيها الكتابة الأدبية، بعيداً عن تلك التأليف الأكاديمي الذي تربع فيه على عرش التفكير المنهجي؛ فاستحق بجدارته أن يبال جائزة الأنكسوار المشاركة في الدراسات اللغوية لهذا العام، فهل يأثرى مستحبه تلك الجدارة في التأليف الأدبي أيضاً؟

عودة إلى الإهداء وصحفة الغلاف رمزية العلامات البهرية ودلالاتها في النص المختزل لاطلما كانت رسومات أظفة الروايات ذات طابع رمزي، يشي ببعض ملامح العمل، ويتم اختيارها بعناية لتكون جاذبة لأتظار القراء، بألوانها، وصورها، وخطوطها، رابطة أطراف التواصل بين فكرة الكاتب التي يريد التعبير عنها، ومحتوى العمل، وريجات القارئ وتوقعاته، فيقوم الرسام بدور المؤلف الذي يخلق بخيالاته فوق أفق الإبداع لكسر المؤلف، حتى وإن استمد من بعض معطياته الفنية أم الكريستالة، فقد كانت مفردة منذ البداية؛ حين وضع المؤلف بصمته على الغلاف، وراح يقوم بدور الرسام، فاختار صورة حقيقية من سور صندوق التكريات المسحور، وقدمها للقارئ، محاولاً إخفاءها، فوضعا في خطية الغلاف، تاركا بين القارئ معلقة على الخطوط البيضاء المشكلة للوحدات الكريستالة الأم، وبداخلها صورة لآين، يبدو أنها تعود إلى زمن ليس بعيد نسبياً، فالآين كانت تبدو عليه ملامح حياة الكريستالة التي لازمتها، وتتحرك أمام مسحات دفتر تكريات الكريستالة، وعلى نحو ما أخبرنا الراوي، فإنه لم يكتب سطرًا واحدًا في هذا دفتر، وإنما خلطته حياة الكريستالة وتجاربها، وجوار سورة الآين سورة أخرى لشخص ربما يكون والده تديو وعيا أمارات السعادة والرضا. الكريستالة تشع نورًا وبهاء طبيعياً، حتى كانت مسحاتها تنفخ قنبو بيضاء نفية، وانكسبت أضوارها المشعة على سورة الآين وأبيه، وكذلك سورة باب البيت الذي توحى خطوطه بأنه يعود أينما إلى زمن قديم، يشبه أبواب بيوتنا في القرى المصرية. واكتفى الكاتب بتلك الصورة التي تزج بين الحقيقة والزمن، وعلى الرغم من أن الكريستالة هي بظلة ذلك الزمن، فإن المؤلف كان حريصاً على إخفاء صورتها، ولا ندري هل هذا الاستمرار يدافع الطابع الفعوي الأسيل للرجل شوقي، أم أنه يترك للقارئ تخيل صورتها من خلال ما سوف يقرأه عنها عبر صفحات الرواية؛ ليطبع في ذهنه، بل وفي ذاكرة سورة نموذج المرأة المصرية بظفرتها وجمالها، سورة أم، وسورة كل الإبهات في أي بيت مصري كما يجب أن تكون؛ لذا فقد مسار منطقياً أن تمثل المرأة بكل أنوارها التراتبية تيمة الإهداء، فهي الآينة، والوجهة، والأم، والجدة، تلك الوجوه المتعددة للكريستالة شركاء في الأصل، وفي العطاء، أو على حد تعبير الكاتب، شركاء في طبقة ومطقة.

سلطة الحجج السردية

منذ القديم والإنسان تعود أن يحكي كل شيء، وعن كل شيء، فأصبح الحكيم ملازماً له على مر العصور، واتخذ الحكيم قولاً متعدد، وأغراضاً تواصلية متنوعة على اختلاف طبائع الحكيم وأطره التواصلية، لكن



اتحاد الجامعات اللغوية العلمية العربية الأمانة العامة القاهرة



تزكية

إلى من يهمه الأمر

بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله - أقول، والله شهيد:

-لقد عرفت الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم منذ كان معيداً، في قسم النحو والصرف والعروض، بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة، حيث كنت أستاذاً بها، وتابعت تطوره العلمي والجامعي.

-وعملت معه بإسلام آباد (الجامعة الإسلامية العالمية) معارفاً إليها، حيث كنت رئيساً للجامعة.

-وتابعت رحلته العلمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وما اكتسب فيها من خبرات.

- وقد ربي أن ألمس جهوده في تكوين الباحثين اللغويين، في شخص أحد رجالات مجمع اللغة العربية بالقاهرة (وهو الدكتور سيد خلاف الذي نال درجة الدكتوراه ببحث أشرف عليه الأستاذ الدكتور محمد عبد المجيد الطويل والأستاذ الدكتور محسن رشوان) إذ كنت رئيساً لهذا المجمع.

وأقرر بكل أمانة أن الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم، الأستاذ بكلية دار العلوم (جامعة القاهرة)، والخبير بمجمع اللغة العربية بالقاهرة، أستاذ متميز: بالتعمق في

تخصصه، وإحسانه للإنجليزية، وإنتاجه للعديد من الأبحاث المجازة، والملقاءة في المؤتمرات العالمية، واستكمالاً عدّة البحث العلمي بالخبرة الرقمية الواسعة، وعمله في عدة جامعات



جمهورية مصر العربية - مدينة القاهرة
المحور المركزي - الحي المتكامل ١/٤٢
الرمز البريدي ١٢٥٦٣

Email: unionofacademies@gmail.com
https://www.facebook.com/iltmajrab/

ت مكتب: +٢٠٢ ٣٨٣١٠١٥٦
ت محمول: +٢٠١٠٢٦٥٢٠٠٧٠
ت محمول: +٢٠١٠٦٤٠٧٠٠٥١



اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية الأمانة العاقبة القاهرة



(منها جامعة الملك عبد العزيز بجدة)، وتكوينه لباحثين متميزين كما لمست شخصياً، وتوفره على التزود بالإمكانات العلمية الحديثة والمتطورة في المجال اللغوي، على نحو قد لا يتيسر لكثيرين غيره من الأساتذة، وإني لأثق في إنجازاته في المستقبل - بإذن الله، مع يقيني بأن منجزه العلمي جدير بالتقدير من المؤسسات العلمية المعنية بتكريم العلماء العرب الذي قدموا جهوداً متميزة في مسيرتهم البحثية.

والله خير الشاهدين،،،

أ.د. حسن الشافعي

رئيس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

الأستاذ بقسم الفلسفة الإسلامية - بكلية دار العلوم (جامعة القاهرة)



جمهورية مصر العربية - مدينة ٦ أكتوبر
المحور المركزي - الحي السادس ٤٢/أ
الرمز البريدي ١٢٥٦٣

Email: unionofacademies@gmail.com

https://www.facebook.com/itmajarab/

ت مکتب: +٢٠٢ ٣٨٣١٠١٥٦

ت محمول: +٢٠١٠٢٦٥٢٠٠٧٠

ت محمول: +٢٠١٠٦٤٠٧٠٠٥١



تزكية لمن يهمهم الأمر

ترجع معرفتي بسعادة الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم تعود إلى فترة ست سنوات قضيناها معاً في رحاب جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، للتدريس في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، والمشاركة في تقويم الرسائل العلمية، وإرشاد طلاب الدراسات العليا، فضلاً عن المساهمة في مشاريع البحث العلمي التي تشرف عليها عمادة البحث العلمي.

وأؤكد تميزه في هذه الجوانب جميعها؛ حيث ظل يؤدي مهامه التدريسية والبحثية، والمشاركة في خدمة المجتمع بكفاية، واقتدار، يعينه في هذا تعمقه المعرفي في علوم العربية، وإحاطته ومتابعته للفكر اللساني المعاصر عند الغربيين، بفضل إتقانه للغة الإنجليزية، وعمله عضو هيئة تدريس بالجامعة الإسلامية العالمية بباكستان، وبإحدى الجامعات الأمريكية.

وقد مكنته هذه الخلفية العلمية، وأعانتته في الاضطلاع بتدريس عدد كبير من المقررات الدراسية في المستويات المذكورة أعلاه في تخصص النحو والصرف، وتخصص اللسانيات، وساعده حرصه على معاونة طلاب الدراسات العليا في الالتفاف حوله، والارتباط بمدرسته البحثية، وتوجهه في المزاجية بين تراث العربية واللسانيات الحديثة. ويضاف إلى ما تقدم عنايته بتعليم العربية للناطقين بغيرها، مشاركة في التأليف والتدريس بمعهد تعليم العربية للناطقين بغيرها بجامعة الملك عبد العزيز بجدة.

هذا واستطاع الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز أن يرفد المكتبة العربية اللسانية بعدد من الأعمال العلمية المتميزة، وقد تمكن من معالجة مختلف النظريات الصرفية والنحوية والمعجمية في تراث العربية في عدد كبير من البحوث المنشورة في مجالات علمية مرموقة، وفي عدد من الكتب التي من أهمها مؤلفه بعنوان النظرية اللغوية في التراث العربي، وكتابه العربية من منظور المنهج التوزيعي من إصدار مركز النشر العلمي بجامعة الملك عبد العزيز، و صدر له كتاب آخر من قبل المركز نفسه بعنوان: أصول النحو العربي: النظرية والمنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي؛ وهذا يدل على قيمة مؤلفاته وأهميتها العلمية.



وقد تمكن - في هذه المؤلفات - من بلورة نظريات التراث اللغوي العربي في منظومة عامة تجسد ارتباط بعضها ببعض؛ برؤية العالم المحيط بتراث العربية، والقادر على مزاجة الفكر اللساني المعاصر به، بناء على ما استقر في المدارس اللسانية الغربية الحديثة.

ولم تقتصر جهود الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم على ما أشير إليه في مجال التأليف، فقد شفع هذا بمساهمات مقدرة في الترجمة؛ حيث استطاع نقل بعض الأعمال التي يطرحها الدرس اللساني المعاصر في مختلف فروعها، فضلا عن نقل أهم أعمال المستشرقين الذين تناولوا التراث اللساني العربي.

ويضاف إلى هذه الأعمال الجليلة مكنته نيابة جائزة الألكسو الشارقة لعام 2021م (فرع اللسانيات) في الدراسات النحوية الحديثة.

بناء على ما تقدم فإنه يسعدني ترقية ترشيح الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم لنيل إحدى الجوائز المعلن عنها؛ لجهوده المتميزة فيما ذكر.

والله موفق



أ.د. بكرى محمد الحاج

رئيس مجمع اللغة العربية السوداني
أستاذ اللسانيات بالجامعات السودانية والعربية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة



كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

مكتب نائب رئيس القسم لدراسات ما بعد التدرج والبحث العلمي

البريد الإلكتروني: mellaoui@gmail.com

ه/فا : 00213+33-54-31-65

ه/م: 00213+64-43-04-67

بسم الله الرحمن الرحيم

تذكية

ليس من المبالغة في القول والحكم عليه، إذا ما رمنا الحقيقة المانزة للعلماء، أن نقرر بأنهم ليسوا بحاجة إلى من يركبهم، فعملهم العلمي، وسيرتهم التعليمية، هما المبرزان لعطائهم الواقع بين مكنة علمية متميزة، وكفاءة مهنية عالية. ولكن جرى العرف في مثل هذا الحال أن نقدم شهادة حق في حق رجل أفنى سنوات طوال من عمره في خدمة العربية، والبحث اللغوي العربي الأكاديمي. ورسم منهجا فكريا للنظر في قضاياها اللسانية. له من الثقل المعرفي ما يجعله يستحق أن يحظى بمكانة وسط الجهد الإنساني في خدمة اللغات عامة، وفي حقل الدرس اللساني العربي خاصة. إنه الأستاذ الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي، الأستاذ المتفرغ في قسم النحو والصرف والعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.

إن النظر في فكر الأستاذ اللغوي من خلال مؤلفاته، يسفر عن ملاحظات هي صفات تميز بها، وأهله أن يلج ميدان البحث اللساني بعدة منهجية ومعرفية كبيرة. هي:

* إبراز قيمة التراث اللغوي العربي، ودراسته بمنهجية تلبيسه قدرة على الحضور في المشهد اللساني العالمي، وتمنحه أهلية الإسهام في تشييد بناء النظريات اللسانية الحديثة.

* قراءة التراث اللغوي العربي من داخله، و مسألة مناهجه بمفاهيمه و على ضوء مرجعياتها، وتفكيك بنيته بغية إعادة بنائها بصورة تفصح عن كفاية في وصف اللغة وتفسيرها، وإغنائه بما هو مفقود إليه مما جادت به منجزات النظرية العلمية* اشتغاله على التنظير مكنه من تحقيق أمرين رئيسين للبحث اللساني، هما:

1/ التعامل مع التراث اللغوي بناء على أصوله الفكرية، و مناهجه المعرفية، و نظرياته العلمية بعيدا عن الجزئيات، و الفروع، و المضامين الملبسة، فجنبه ذلك مزلق الوقوع في أهني التسليم أو الإسقاط.

2/ السعي إلى بناء نظرية لغوية واضحة المفاهيم و المناهج و المصطلحات في دراسة بنية اللغة، و أساليب مقارنتها، عمادها قراءة واعية للتراث، و تمكن كبير من المنجز اللساني العربي في مصادره الانجليزية

* استثمار منطق الاستدلال في دراسة اللغة و مناهج تحليلها في التراث اللغوي العربي، و إبرازه أهمية ذلك، و نجاحه فيه إلى حد كبير، فأمكن بفعله أن يكون رائد اتجاه، نسميه:الاتجاه الاستدلالي في اللسانيات التراثية.

* امتلاك حجة البيان، و بيان البرهان في محاجة الدارسين من خلال فكرهم، فقد استطاع أن يناقش أساتذة كبارا في مجال المعرفة اللغوية، و منهم رواد البحث اللساني في الوطن العربي، و أسس رأيه على قوة الحجة، و ووضوح الدليل، و لطف المحاوره.

* إجادة اللغة الانجليزية أمده بكفاية على تمثل المفاهيم اللسانية في مصادرها، فاستطاع أن يقدم المفهوم اللساني الحديث بلسان عربي مبين، يجمع بين صدق الفكرة، و حسن العبارة، و قدرة القارئ على الفهم.

و لأهمية جهده العلمي فقد اتخذ مصدرا و مرجعا للباحثين في جامعات عربية، فعندنا في القسم المشار إليه أعلاه، قد قرر اعتماد كتابه: أصول النحو العربي النظرية و المنهج بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي، مرجعا في مادة أصول النحو العربي، و كتبه: النظرية اللغوية في التراث العربي، و السمات النحوية للعربية، و العربية من منظور المنهج التوزيعي مراجع في مادة: اللسانيات العربية.

و لم يقتصر الأمر على إحالة الطلبة إلى كتبه، بل هناك طالبان نشغلان حالياً على فكره بإعداد مذكرة ماستر، في قسمنا، و أخرى بأطروحة دكتوراه في جامعة باتنة، الجزائر، حول موضوع القراءة اللسانية للتراث اللغوي العربي عند محمد عبد العزيز عبد الدايم.

لقد كان لنا شرف لقاء الأستاذ و التلميذ على فكره، و التزود من معين علمه و خلقه حتى بات لنا قدوة في منهج البحث اللغوي في العربية، و المجداف الذي وجه سفيلنا وسط الدفق اللساني المتجدد بعقل سديد فتح باب الاجتهاد مشرعاً بعدما ران على إلنا تراكم المعرفة دون تجديدها، انطلاقاً من تراثنا بأدوات متجددة تضمن استمرار العطاء الحضاري للعربية.

و عليه فهو أهل للحصول على جائزة عربية بقدر جائزتك الكبيرة: جائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، و الله ولي التوفيق.


بسكرة في: 18 جمادى الآخرة 1443هـ/ الموافق 21 يناير 2022م

أ.د/ الأمين ملاوي

أستاذ الدراسات اللغوية و نائب رئيس القسم لدراسات ما بعد التدرج

قسم الآداب و اللغة العربية - كلية الآداب و اللغات

مساعد رئيس قسم الآداب و اللغة العربية
مكلف بما بعد التدرج و البحث العلمي
الدكتور
الأمين ملاوي



شهادة وتوصية

منذ استقطبته جامعة الملك عبد العزيز- التي أشرف بأني أحد أبنائها- للتدريس ببرنامج الدكتوراه، كان واضحًا للجميع من أساتذة وزملاء وطلاب أنه أستاذ يتميز بأنه صاحب مشروع علمي واضح، وضعه لنفسه، وهو يعمل على إكماله بشكل جاد دؤوب. وهو مشروع "التنظير اللساني" الذي يجمع فيه بين القراءة الواعية للتراث والإفادة الحقيقية من الدرس اللساني المعاصر؛ فهو يؤمن بأنه ينبغي أن تعاد صياغة التراث، وأن يُقدّم من جديد للباحثين في إطار المفاهيم اللسانية المعاصرة التي يأتي على رأسها مفاهيم الظاهرة والنظام والنظرية والمنهج، وقد أبلى في ذلك بلاء مشكورًا ومشهودًا بعدد من الكتب، فضلًا عن البحوث العديدة التي دارت في الميدان نفسه. وكلها أعمال بارزة لم يسبق إليها أحد، لا في المضمون، ولا في الرؤية، ولا في البناء، ولا فيما أنجزه فيها. ويستوقفني من أعماله المتميزة ما يأتي:

- كتاب "نظرية الصرف العربي: دراسة في المفهوم والمنهج" الذي نرى فيه دراسة علمية جادة وحقيقية للنظرية الصرفية العربية لأول مرة في درسنا العربي المعاصر، تقارن بموضوعية وإنصاف وعلى أسس علمية متفق عليها بين النموذجين العربي والغربي، وتكشف عن جوانب إبداع النموذج العربي التي كانت تنالها سهام النقد.

- كتاب "النظرية اللغوية في التراث العربي" الذي يتنقل فيه بين نماذج النظرية اللغوية العربية العامة والصرفية والنحوية والدلالية والكتابية بشكل جديد، لم يسبق إليه، لا في مجموع ما قدمه من نظريات، ولا فيما قدمه من بناء لها، ولا في تفصيلات كل نظرية من النظريات التي رصدها. وقد نشر في حولية كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بالكويت.

- "السمات النحوية للعربية": وهو يتناول الأجناس النحوية من زاوية السمات التي تندرج تحت كل جنس منها، وقد نجح في تقديم بناء خاص به لجنس إسناد الفعل الذي كان يقدم تحت لقب "جنس الصيغة"، ولم يكن يزيد عن سمّي البناء للمعلوم والبناء للمجهول إلا بسمة المطاعة في المدرسة الألمانية، إلا أنه نجح في أن يضم إلى هذه السمات الثلاثة سمات استمدتها من الصيغ المزيدة التي استمد منها سمة المطاوعة، كدلالة الجعل التي تعرف عند غيره بدلالة "التعددية"، ثم اشتق جنسًا جديدًا للفعل لم يعرض له أحد، وهو جنس "هيئة الحدث" أراد أن يغطي به بقية الأفعال المزيدة حتى يسلك جميع سمات الفعل المزيد في سلك الأجناس النحوية. لقد عرض هذا الكتاب لأجناس للفعل وأخرى للاسم لم يعرض لها أحد من قبله، فجاء كتابًا فريدًا في عنوانه، وموضوعه، ومعالجته، ونتائجه؛ ومن ثم حظي بنشر جامعة أم القرى له.

- "العربية من منظور المنهج التوزيعي" الذي نجح في تقديم دراسة توزيعية للعربية من خلال التصور العربي تعادل الدراسة التوزيعية التي قدمها زليج هاريس، وطبقها تشارلز فرايز كارنتر، وهي دراسة مهمة تتناول أشكال الكلم في العربية، ودلالاتها الصرفية تقسيميةً وتصريفية، وتوزيعها على كل من القيم الصرفية كقيم العدد والنوع...إلخ، والمواقع النحوية. وهي دراسة غير

مسبوقة في العربية. وتمثل دليلاً ومرجعاً لمن يريد أن يقف على أبعاد الشكل والدلالة والوظيفية للعربية. وقد حظي بنشر جامعة الملك عبد العزيز له.

- كتاب "علم أصول النحو النظرية والمنهج.. بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي" الذي يتابع فيه مشروعه التنظيري، فينتقل معه إلى النظريات الخاصة بالاستدلال، والتوجيه بعد أن انشغل فيما قبله بنظريات التحليل والتفسير، ولعل أبلغ ما يقال عن هذا الكتاب أنه يتعرض لعلم أصول النحو بصورة جديدة كلية، يستوفي فيها جانبي النظرية والمنهج، فيبين لكل مصدر من مصادر التععيد ما يملكه من نظرية، أو يطبقه من منهج، فيقدم لنا بعداً جديداً لم يسبق عند أحد قبله.

لعل هذه كتبه الرئيسية التي استوقفتني، وهي في مجموعها تشهد بأستاذ قدير، وهي تُذكرنا بأعمال الرواد الأوئل من أمثال إبراهيم أنيس وتمام حسان وغيرهما ممن قدموا أطروحات جديدة، وتصورات خاصة متكاملة. بناء على ما تقدم- وهو خلاصة قناعتي- أشهد بأنني أراه جديراً بجائزة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المرموقة، وأتمناها له بناء على جهوده المباركة. والله على ما أقول شهيد.

د. خالد بن سعيد أبو حكمة

عميد كلية العلوم الإنسانية
جامعة الملك خالد- أبها
المملكة العربية السعودية

